



PROVISIONAL
A/33/FV.100
25 May 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ليفانو
ثم : السيد بينيس
(كولومبيا)
(اسبانيا)

— مسألة ناميبيا [٢٧] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3350, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72049/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥مواصلة بحث البند رقم ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن

أذكر الأعضاء بأن قائمة المتحدثين سوف تقفل في الساعة السادسة من مساء اليوم .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تجتمع

لبحث الوضع في ناميبيا الناجم عن الرفض الفعلي من قبل جنوب أفريقيا لخطة الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) . واننا نود ان نغتنم هذه الفرصة لنسجل تقديرنا لمبادرات البلدان الغربية الخمس وجهود الأمين العام التي لا تكفل لتحقيق خطة معقولة وعملية من أجل تحقيق التحرير السلمي لناميبيا . ولكن خطته الآن قد رفضت من قبل جنوب أفريقيا ، وسوف يتعين علينا أن نضع خطة جديدة للعمل لاستعادة الاقليم الدولي لناميبيا من جنوب افريقيا ، حتى يمكن لشعبه أن يمارس في حرية حقه في الاستقلال تحت رقابة الأمم المتحدة . ولكن من الضروري ، أولا ، ان نبحث دور الأمم المتحدة وأعضائها فيما يتعلق بناميبيا .

وفي هذا الصدد ، توجد حقائق ومبادئ أساسية معينة ينبغي علينا دائما أن نضعها في أذهاننا . ولكي نبدأ ، يجب علينا ألا يغيب عنا حقيقة ان الجمعية العامة قد أنهت ولاية جنوب أفريقيا على ناميبيا في عام ١٩٦٦ . ومنذ ذلك الحين أصبحت ناميبيا المسؤولة المباشرة للأمم المتحدة ، ولم يعد لجنوب أفريقيا حق شرعي في ادارة الاقليم . كذلك فقد أكدت الجمعية العامة من جديد حق الشعب في الحرية والاستقلال طبقا للقرار رقم ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر عن الدورة الخامسة عشرة . وبذلك حفظت الأمم المتحدة لنفسها حق تنفيذ مقررها طبقا للميثاق . كيف يمكن ان يمارس حق الشعب في الاستقلال بحرية طالما أن جنوب أفريقيا مستمرة في الوجود غير الشرعي في ناميبيا ؟ ان اصرار جنوب أفريقيا المستمر على رفض التخلي عن ناميبيا هو بالطبع تحد صارخ للأمم المتحدة . ان تفسير جنوب افريقيا هو انه حتى لو كان لناميبيا وضع دولي ،

فان جنوب أفريقيا تطالب - بناء على ولاية دولية انتهت - بحقها في أن تديرها وأن تتخــذ ترتيباتها الخاصة من أجل منحها الاستقلال .

اننا لا نستطيع ان نقبل هذا المنطق الخاطيء او أن نقع في شرك الاعتراف بنتائجـه المحتمومة . ومما يؤسف له أن بعض الأعضاء قد انجرفوا في هذا الاتجاه الخاطيء ، ويبدو ذلك لأنهم راضون عندما تؤكد لهم جنوب أفريقيا أنها لم تسلّم السلطة لأية سلطات داخلية . ومن المؤكد أنهم العوية في أيدي جنوب أفريقيا ، لأنهم يفترضون أنه ما زال لجنوب أفريقيا نوع من الحق في أن تبقى في ناميبيا . اننا نرفض بحزم هذا الوضع الذي يقبل بوجود جنوب أفريقيا في ناميبيا .

ان المسائل الاساسية المتعلقة بناميبيا لم نجد لها حلا بعد ، وهي : كيف يمكننا ان نعمل على انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا . وكيف يمكننا ان نعمل على مباشرة الامم المتحدة مسؤولياتها في ناميبيا وحصول شعب هذا الاقليم بحرية على حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال ؛ ويجب علينا ان نبحث عن حلول لهذه المسائل في اطار المبادئ والشرعية . وليس على اساس الانجاز السياسي السريع او قبول الأمر الواقع .

وعلى أية حال ، قد يكون من المفيد ان نأخذ في الاعتبار الوضع الذي يواجهنا . اولا - ان الامم المتحدة تواجهها سياسات جنوب افريقيا ، التي تحاول أن تحدد مسبقا مستقبل ناميبيا مستخدمة في ذلك اساليب ومخادع الديمقراطية . ولا شك أن هذا يؤدي الى ايجاد حالة من الديمقراطية المزيفة من خلال اجراء انتخابات غير حرة ولا عادلة لم تشترك فيها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) وهي الحزب السياسي الأكبر .

ومن الواضح ان الامم المتحدة لا يمكن ان تكون طرفا في هذا الاجراء المخالف للديمقراطية ، والذي اصبح مثالا عاما ومتبعاً لرفض الاقلية البيضاء لوجود الاغلبية السوداء . وتعتبر جنوب افريقيا ان شعب ناميبيا سوف يكون اقلية في ناميبيا بحيث تقع الاغلبية تحت حكم الاقلية هناك . وتكمن هذه السياسة اصلا في عقلية الاقلية البيضاء .

ان الجمعيات المنتخبة او الحكومات المحلية التي يمكن ان تشكلها جنوب افريقيا على اساس انتخابات مشكوك فيها لا تعتبر ديمقراطية . ولا تمثل الا سياسة المستعمرين الذين يزغبون فني الاستمرار في الهيمنة والسيطرة على هذا الاقليم . ولا تعترف الامم المتحدة بهذه السياسة ، وهي لا تعتبر اساسا مناسباً لاستقلال ناميبيا .

ثانيا ، ان الامم المتحدة تناهض سياسات بعض من اعضائها الذين يحاولون منعها من استعمال اختصاصها الكامل في تنفيذ قراراتها . ان ميثاق الامم المتحدة يتضمن سلطات واسعة سلمية وغير سلمية لتنفيذ القرارات المتعلقة بناميبيا . وانا كانت الامم المتحدة لم تطبق ذلك عمليا ، فالسبب يرجع الى ان بعض الدول الاعضاء تستخدم سلطاتها للحيلولة دون ذلك . ومن المهم ان نتصرف على السبب الذي يجعل بعض الدول الاعضاء تحول دون العمل بما ينص عليه الفصل السابع من الميثاق . انه من المعروف جيدا ان جنوب افريقيا تعتمد على المساعدة

الاقتصادية والسياسية الغربية . ومن ناحية اخرى ، يمكننا التساؤل عما اذا كان العكس صحيحا بالدرجة ذاتها ، اى ان الى حد يعتمد الغرب على جنوب افريقيا . وربما كان الحرص على المصالح الاقتصادية الغربية الواسعة في جنوب افريقيا هو احد اسباب رفض الفصل السابع من الميثاق . ولعل العامل العرقي ايضا من الاعتبارات التي تساهم في تشكيل الرأى البرلماني في البلدان الغربية . فبالنسبة لها قد يبدو الفصل السابع على انه جزء انفسها لتشويه وجه جنوب افريقيا . غير ان بعض الحكومات الغربية تتعاطف مع بعض اشكال العمل وفقا للفصل السابع . ولكن لسوء الحظ فانه لا يبدو ان برلمانتها تؤيد ها في ذلك . فيؤدى ذلك الى وضعها في موقف محير . وقد يكون من المؤسف ان يكون تأييد ها لانظمة الاقلية البيضاء غير الديمقراطية في جنوب افريقيا احدى المتناقضات الصارخة للديمقراطية الغربية . واننا نرى ذلك التضحية الظاهرة للمبادئ حماية لمصالح متعصبية وحالة قبول مبدأ عام نظريا مع رفضه عمليا لاسباب داخلية .

ان التصارع بين المبادئ والتصرف العملي ليس جديدا وربما كان ملازما للمعدي من هذه الاوضاع . ولكن في حالة ناميبيا ، حيث انها اقليم دولي وتشكل اوضح مجال لاختيار المسؤولية الدولية ، فقد نتساءل عما اذا لم يكن الضرورى ، من الناحية الشرعية والاخلاقية ان تحاول البلدان الغربية تطويع مصالحها الوطنية وتوقيعها لتطابق اطار المبادئ والقانون الدولي ؟ هل تعتقد هذه الدول ان حكومة تسيطر عليها اقلية بيضاء تستطيع حماية المصالح الاقتصادية الغربية والمحافظة عليها على المدى الطويل احسن من حكومة اقلية ينتخبها بحرية شعب ناميبيا ؟ اذا كان الغرب يعارض لاسباب مبدئية - استخدام القوة ، فلماذا يعارض فرض العقوبات الاقتصادية في سبيل تنفيذ قرارات يعتبر فيها طرفا في ناميبيا ؟ واذا كان الغرب مصرا على معارضة العقوبات الاقتصادية فان من حق الامم المتحدة ان تعرف السبب في ذلك . وماهي الحلول البديلة التي يقترحها الغرب ، ان هيئة الامم المتحدة ودورها في ناميبيا يتوقفان الى حد كبير على موقف بعض البلدان الغربية .

ومن الضرورى ان نذكر تلك البلدان ، وان نذكر انفسنا ايضا في الوقت ذاته بان جنوب افريقيا قد استمرت في انتهاك مبادئ الميثاق ، باصرار وبقين يعرضانها لاتخاذ اجراء ضدها . لقد انتهكت جنوب افريقيا المادة ٤ من الميثاق عندما لم تلتزم بتعهداتها الناشئة عنه . كما رفضت تنفيذ التزاماتها الدولية بالنسبة لناميبيا . ولم تبد احتراماً لمبدأ تساوى الرجال والنساء في الحقوق بغض النظر عن

الجنس او اللون . ولها قيمها الذاتية الخاصة فيما يتعلق بكرامة الانسان وقيمته . وتقول جنوب افريقيا ان قيمة الانسان تتوقف على لونه وجنسه نستهر في سماحنا لجنوب افريقيا بان تواصل بدون عقاب انتهاكها لهذه القيم والالتزامات الواردة في الميثاق .

ما الذي تستطيع الامم المتحدة ان تفعله في هذه الظروف ؟ يبدو لنا ان الوضع في ناميبيا يتطلب القيام بشن ما يعدتبر بمثابة حرب اخلاقية ضد جنوب افريقيا ولمجلس الأمن ان يقرر ما اذا كانت تلك الحرب الاخلاقية تتطوى على عقوبات . ونأمل ان يكون قراره بالاجماع . فاننا فشلت الأمم المتحدة ، في هذا ، علما بان البديل الوحيد هو ترك شعب ناميبيا يخوض نضاله وحده فانها تكون قد تخلت عن مسؤولياتها وخانت الشعوب ، والحقيقة اننا نكون بذلك قد خنا ميثاقنا . فالقضايا المتعرض لها هي ان عظيمة واساسية مثل التحديات التي تطرحها .

ان ناميبيا هي قضية يجب أن تأتي السياسة فيها في المرتبة الثانية بعد المبادئ ، ويجب أن يكون هدف الأمم المتحدة دخول ناميبيا التي هي اقليم دولي ودفع شعبها الى الاستقلال الحقيقي وحكم الأغلبية الديمقراطية . وهذا الهدف لا يمكن أن يكون ضد المصالح الحقيقية والطويلة الأجل لجنوب افريقيا . ولسوء الحظ تتبع جنوب افريقيا سياسات تعتمد على افتراضات غير عادية وغير طبيعية . فلماذا يتعين على الغرب أن يضمن هذه المجازفات المدروسة برفضه تعضيد تطبيق الفصل السابع من الميثاق .

وعلى العكس من ذلك ، يجب التساؤل وتصحيح سياسات جنوب افريقيا من جانب البلدان الغربية التي لديها تأثير على جنوب افريقيا . انها لا تستطيع النظر بسهولة الى أية احتمالات لتجديد العمليات العسكرية والخسائر في الارواح بين سكان ناميبيا . ومنتظر من البلدان الغربية أن تعاول الارتفاع فوق الاعتبارات الاقتصادية الضيقة وفوق السياسات العنصرية وان تحاول ، في مصلحة الانسجام العنصرى ، أن تمنع جنوب افريقيا من استعمال الأمانة الدولية المقدسة في ناميبيا في أغراض أخرى .

وان الاجراءات الجزئية في الديمقراطية ليست الا تسترا على عدم الشرعية . ان هدفنا المشترك يجب أن يكون أن تضع هذا الاقليم الدولي لناميبيا وهيئاتها المحلية القائمة تحت الرقابة والاشراف العملي لمجلس الأمن حتى تقوم الأمم المتحدة بدفع الشعب نحو حكم الأغلبية الديمقراطية والاستقلال الحقيقي . ان بياني اليوم هو حتما مناشدة للغرب لأن يحيي الجهود المشتركة وأن يستعمل كل تأثيره وقوة الاقتناع التي تحت تصرفه لتوافق جنوب افريقيا على العودة الى الشرعية وفقا للميثاق . ويحق لنا أن نتوقع أن تفعل جنوب افريقيا ذلك حيث أنها مازالت عضوا في الأمم المتحدة وقد قبلت الالتزامات التي يحتوى عليها الميثاق . ولكن اذا كان الغرب متأكدا أن جنوب افريقيا لن تستجيب لهذه الجهود ، فيجب عليه ، بكل انصاف أن يؤيد فرض العقوبات .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، في شهر

آذار/مارس الماضي قررت الجمعية العامة أن تعلن عام ١٩٧٩ عاما دوليا للتضامن مع شعب ناميبيا وقررت أيضا بموجب قرارها رقم ١٨٢/٣٣ بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ بشأن الموقف في ناميبيا نتيجة لاحتلال الاقليم غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا ، قررت عقد الدورة الثالثة والثلاثين أمس

كسي تبحث تماما مسألة ناميبيا والنتائج المترتبة على رفض جنوب افريقيا الدائم لاحترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ومنذ بداية الأمم المتحدة ، وقفت بنما بنشاط الى جانب الدول التي بدأت ، وهي تستلهم كفاح غاندى ونهرو من أجل حقوق الانسان الجوهرية ، المعركة التي لم تنته بعد ضد جنوب افريقيا من أجل استئصال نظام الفصل العنصرى البغيض والتمييز العنصرى ولوضع حد للتفويض المدعي على اقليم ناميبيا ومن أجل تصفية الاستعمار تماما في افريقيا .

ان لبنما مشاكلها الاستعمارية ويتأيد بلدان امريكا اللاتينية الاخرى وبلدان عدم الانحياز اننا نتحرك صوب حل لتلك المشكلة . ونأمل في أن تجد حلها في النهاية عن طريق التنفيذ الدائم لمعاهدات قناة بنما مع الولايات المتحدة . وعلى أساس هذه المعاهدات نود أن نرى الاقامة الفعالة لنظام حيادى للممر المائي الواصل بين المحيطين الذى تستطيع دول العالم أجمع أن تستعمله دون تمييز مع احترام سيادة ووحدة أراضي دولة بنما .

وبسبب تجارنا الاستعمارية المصيرية ، ولأننا نادينا دائما بمثل بوليفار عندما نلنا استقلالنا في امريكا اللاتينية فان بنما لم تستطع أن تكون غير مبالية ازاء عطية تصفية الاستعمار في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد اشتركت بنما ، مع بلدان العالم الثالث ، في تقديم القرار رقم ١٥١٤ وهو القرار الذى وضعت فيه الأمم المتحدة اعلان حقوق البلدان والشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال . ومنذ ذلك الوقت أيدت بنما على الدوام كل الجهود المبذولة لتحقيق التحرر السياسى والاجتماعى والاقتصادى لجميع أمم القارة الافريقية سواء داخل الامم المتحدة أو في محافل دولية أخرى .

وكعضو في مجلس الأمن ، فان بنما مع غيانا ، قد عملت ، بالتعاون مع بنين والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة ، على اقرار القرار رقم ٣٨٥ بتاريخ ٣٠ كانون الثانى / يناير ١٩٧٦ . وهو القرار الذى وضع فيه مجلس الأمن ادانته لاحتلال ناميبيا من قبل جنوب افريقيا وطالب بالغاء جميع القوانين وممارسات التمييز العنصرى وبوضع حد للبانانتوستانات وللأوطان . وطالب القرار بحرية المسجونين السياسيين وأمر على أنه اذا كان شعب ناميبيا قادرا على ممارسة الاختيار الحر فيما يتعلق بمستقبله فان من الحتمى اجراء انتخابات حرة تحت الاشراف والمراقبة للأمم المتحدة

في جميع أنحاء ناميبيا باعتبارها كيانا سياسيا واحدا . وردا على شكوى قدمتها كينيا نيابة عن مجموعة الدول الافريقية في الأمم المتحدة جرت مناقشة في مجلس الأمن بشأن الاعمال العنصرية لجنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية وبشأن انتهاك سيادة والسلامة الاقليمية لذلك البلد . وقد اشتركت بنما مع غينيا وبنن والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا في تقديم المشروع الذي أصبى فيما بعد القرار رقم ٣٨٧ (١٩٧٦) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ بادانة عدوان جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية وطالب بالاحترام الصارم لسيادة واستقلال وسلامة أراضي ذلك البلد . وطالب بأن تتوقف جنوب افريقيا عن استعمال الارض الدويلة لناميبيا في شن الاعمال الاستفزازية أو العنصرية ضد جمهورية أنغولا الشعبية أو ضد أى بلد أفريقي مجاور . ويسبب أعمال القتل الوحشية وأعمال العنف التي يقوم بها نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا في سويتو ومناطق أخرى ، فان بنما ، بالاشتراك مع فيانا وبنن والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وباكستان ورومانيا والسويد قد عملت على أن يعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٣٩٢ (١٩٧٦) بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

ان هذا القرار أدان حكومة جنوب افريقيا بشدة لالتجاءها الى العنف الواسع النطاق ضد شعوب افريقيا ولقتل الافارقة من طلاب المدارس وغيرهم الذين يعارضون التمييز العنصرى ، وبذلك أكد مجلس الأمن من جديد ان الفصل العنصرى يعتبر جريمة ضد ضمير وكرامة الانسانية كما انه يهدد السلم والأمن الدوليين .

ان نفس القرار ٣٩٢ (١٩٧٦) أدى بمجلس الأمن بعد سنة الى التفوه بسخط ضد مواصلة نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، لسياسة العنف وأعمال القهر التي تتبع على نطاق واسع . انه اعتمد القرار ٤١٧ (١٩٧٧) في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر الذى يطالب حكومة جنوب افريقيا بوضع حد لممارساتها البغيضة والافراج عن المسجونين السياسيين ووضع حد لسياسة العنف التي تمارسها ضد معارضي الفصل العنصرى ، ولعمليات تعذيب المعتقلين ولاجرايات القهر ضد وسائل الاعلام ولسياسة البانتوستانات وان تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى لكي تسمح لحكومة الأقلية بأن تدير البلاد على أساس من المساواة والعدالة .

وبغية تنفيذ برنامج العمل طالب مجلس الأمن جميع الحكومات والمنظمات باتخاذ التدابير التي تراها لازمة لتحقيق هذه الاهداف . ان هذا الموقف المتضامن مع الشعوب الافريقية تبنته بينما أيضا عندما قدمت فامبيا شكوى ضد جنوب افريقيا نتيجة للاعمال العدوانية المتكررة وكذلك نتيجة للشكوى التي قدمتها ليسوتو بسبب نظر جنوب افريقيا في افعال الحدود بينها وبين الحدود الجنوبية لليسوتو المجاورة للترنسكاى المستقلة . ان هذا الامر أدى الى تبني قرار شاركت بنما في تقديمه وهو القرار ٣٩٣ (١٩٧٦) الصادر في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٧٦ وكذلك القرار ٤٠٢ (١٩٧٦) الصادر في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ والقرار ٤٠٧ (١٩٧٧) الصادر في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ الذى نص على المساعدة المالية والفنية والمادية لليسوتو .

ان بلادى أيدت دائما بلدان عدم الانحياز وأدانت أعمال الاعتداء والاعمال العدوانية التي تقتربها حكومة الأقلية فير الشرعية في روديسيا ضد موزامبيق وكذلك النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد زامبيا وأنغولا . ان بنما انطلاقا من هذه السياسة ، وبالمشاركة مع فنزويلا وغيرها من الأعضاء من بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن وغيرها من البلدان الافريقية ، تمكنت من التوصيل الى اصدار القرار ٤١٨ (١٩٧٧) استنادا الى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بفرض

الحظر الاجبارى على جميع الأسلحة الواردة الى جنوب افريقيا ، ولوضع حد لأى نوع من أنواع التعاون العسكري بين نظام بريتوريا ونظام ايان سميث .

ان بنما قد شاركت في تقديم قرارات لتطبيق العقوبات على روديسيا . ونتيجة لعمل جماعي من الدول الأعضاء فان هذا المشروع أدى الى اعتماد القرار ٣٨٨ (١٩٧٦) في ٦ نيسان /ابريل ١٩٧٦ والقرار ٤٠٩ (١٩٧٧) الصادر في ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٧ وذلك استنادا الى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وبالإضافة الى ذلك قامت بنما بالاشتراك مع فيانا وبنن وليبييا وتنزانيا بتقديم مشروع انتهى بصدور القرار ٣٨٦ (١٩٧٦) في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ بادانة جميع أعمال الاستفزاز والعدوان التي تقوم بها حكومة الأغلبية غير الشرعية في روديسيا ضد جمهوريــــــــــــة موزامبيق ، كما انه أشاد بحكومة موزامبيق لقرارها بقطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع حكومــــــــــــة روديسيا ودعا جميع الدول الى تقديم المساعدات المالية والفنية والمادية الى موزامبيق في إطار برنامج التنمية الاقتصادية ، مع زيادة قدرتها على تطبيق العقوبات المقررة ضد نظام روديسيــــــــــــا الجنوبية .

ونتيجة للشكوى التي قدمتها بوتسوانا ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، المتعلقة بانتهاك سيادتها الإقليمية اشتركت بنما مع فنزويلا وبنن والهند وليبيا وموريشيوس وباكستان ورومانيا في اعتماد القرار ٤٠٣ (١٩٧٧) في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ الذي أدان بحزم جميع الأعمال العدوانية بما في ذلك التهديدات والأعمال العسكرية وأعمال القتل وتدمير الممتلكات التي اقترفها النظام غير الشرعي لجنوب روديسيا ضد بوتسوانا بالتواطؤ مع جنوب افريقيا ؛ وبالإضافة الى ذلك فان هذا القرار يدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة ومنظماتها الى تقديم المساعدة الاقتصادية الــــــــــــى بوتسوانا .

وانطلاقا من هذا فان تدابير أخرى قد اتخذت في إطار القرار ٤٠٦ (١٩٧٧) لمجلس الامن في أيار/مايو ١٩٧٧ . ومرة أخرى اشتركت بنما وفنزويلا وبعض البلدان الافريقية ورومانيا مــــــــــــن دول عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الأمن ، في تقديم هذا القرار .

وفي اطار الجهود المبذولة لعزل حكومتي بريتوريا وسالزبورى سياسيا واقتصاديا فان بنما كعضو في حركة عدم الانحياز قد اشتركت في المؤتمر الدولي للتضامن مع شعبي زمبابوى وناميبيا المنعقد في مابوتو في ايار/مايو ١٩٧٧ كما شاركت بنشاط كنايبة لرئيس المؤتمر وممثلة لجميع بلدان امريكا اللاتينية وكعضو في مجموعة العمل التي كان يرأسها السفير سليم احمد سليم والتي أعدت الاعلان التاريخي لمويتو وبرنامج العمل المرتبط به .

ان الآثار الناجمة عن هذه المواثيق كانت كبيرة في الدورة الاستثنائية التي خصصتها الجمعية العامة في ١٩٧٨ لمسألة ناميبيا . وساعدت على تكثيف الكفاح المسلح للاطاحة بنظام سميث واستئصال الاستعمار في زمبابوى . كذلك فان اسهام بلدى في تحرير القارة الافريقية لم يتصر على الاشتراك في المحافل الدولية ، ولكن بنما تأكيدا لتضامنها مع جميع بلدان الجنوب افريقي ، أعلنت على لسان قائد قواتها المسلحة الجنرال عمر توريفوس هيريرا ، تأكيدا لسياستها في مساندة افريقيا ، وقد أعلنت ذلك ، الحكومة البنامية برئاسة الدكتور ارستيدس رويو حيث قرر ان تضع تحت تصرف الأمم المتحدة . . . ه رجل من الحرس الوطني . ان هذه القوات سوف تكون مستعدة فـ للتاريخ الذى يراه مجلس الأمن ملائما عند وضع برنامج عمل لقوات الأمم المتحدة في ناميبيا ان تضمن حرية الانتخابات التي سوف تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ، لنقل السلطات الى شعب ناميبيا وضمان سيادته الكاملة واستقلاله . ان هذه الخطة يجب ان تهدف الى وضع حد للاحتلال فـ الشرعي للاقليم من جانب جنوب افريقيا الذى يسبب الكثير من المعاناة لهذا البلد .

ان وفد بنما يفتنم هذه الفرصة لكي يؤكد تضامن بنما التام مع اماني شعب ناميبيا وحركة التحرير الوطنية في ناميبيا ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . وكذلك نقف الى جانب الدول الافريقية التي تسعى الى تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الناميبى في الحرية والاستقلال ضمن ناميبيا الموحدة . ان وفد بنما يود ان يعلن اننا نؤيد النداء الذى وجهه سفير الهند في بيانه اليوم الى الدول الغربية الذى يهدف الى تحقيق حل يحقق ليس فقط السلم والانفراج ولكن ربما أيضا المساندة التامة لقرارات الأمم المتحدة .

ان أهداف السياسة الخارجية لبنا يمكن أن تتلخص فيما يلي : مساندة أجهزة الأمم المتحدة من أجل ممارسة شعب ناميبيا لحقوقها الثابتة في الاستقلال وحق تقرير المصير بما في ذلك خليج ولفس .

اننا نؤكد مسؤولية الأمم المتحدة في ناميبيا . نحن نرفض القرارات الفردية الصادرة من جانب حكومة جنوب افريقيا العنصرية التي تهدف الى استمرار احتلال ناميبيا بصورة غير شرعية . اننا نعارض أى حل داخلي مزعوم يهدف الى اقامة حكومات عميلة ، لا تعمل فقط الا على الابقاء على الاحتلال غير الشرعي بواسطة جنوب افريقيا وأيضا لمواصلة استغلالها الاستعماري والعنصري . اننا لا نعترف بالجمعية الوطنية غير الشرعية أو بأى نظام تفرضه جنوب افريقيا ويتعارض مع قرارات الأمم المتحدة . اننا نعلن ضرورة ايجاد حل عادل ودائم لمسألة ناميبيا بمساندة الأمم المتحدة أولا وقبل كل شيء وباشتراك حكومة شعب ناميبيا .

وينبغي بذل الجهود داخل الأمم المتحدة لضمان الافراج عن المعتقلين السياسيين ووضع حد لأعمال القهر والعنف ضد شعب ناميبيا . كما ينبغي وفقا للميثاق استخدام جميع أجهزة الأمم المتحدة لوضع حد للاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا بواسطة جنوب افريقيا ولضمان وضع حد للأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول المستقلة في الجنوب الافريقي . لقد وضعت خطط هذه الأعمال في ناميبيا وتعتبر جزءا من خطة توسعية استعمارية ومن سياسة الفصل العنصري ، كما انها تهدف الى تهديد الأمن والسلام الوطنيين . وعلينا أن نرى أن مجلس الأمن ينفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا بتطبيقه للخطوات الواردة في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

اننا ندعو لمساندة الأمين العام ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا والى تحقيق استقلال ناميبيا في أسرع وقت من خلال انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة .

وعلينا أن نسترعى انتباه وسائل الاعلام والمؤسسات الثقافية الى الأنشطة والبرامج التي يقوم بها مجلس ناميبيا للتأكيد على أن شعب ناميبيا يكافح ببطولة تحت قيادة سوابو .

ان عدم احترام جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة أدى الى خلق أزمة خطيرة داخل المنظمة الدولية وعندما قدم الأمين العام لتقريره السنوى الذى قدمه خلال الدورات الأربع السالفة للجمعية العامة ذكر بأنه من الملح تحسين عمليات وقدرات الأمم المتحدة في الحفاظ

على السلام . وقد شدد الأمين العام في تقريره السنوي على ضرورة المحافظة على هيبة مجلس الأمن وضمان احترامه من جانب الحكومات والشعوب ، وأعرب عن قلقه نتيجة لعدم الالتفات إلى قرارات المجلس عندما لا تتفق هذه القرارات ورغبات الحكومات ، وإذا كان هذا من المعترف به ، فإن عدم القيام به يعني أننا سنعود إلى قانون الغاب ، وهذا ما ذكره الأمين العام حرفياً ، كما أنه أشار إلى بعض الأفكار التي تثير القلق . وأعلن أنه من الضروري احترام أهم جهاز في الأمم المتحدة واحترام المبادئ والأجاء الدولية ، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا التي تعمل على نحو يتعارض مع هذه المبادئ تواصل اتباع سياسة من شأنها تهديد السلام الدولي ، الأمر الذي يؤثر على التوازن العالمي كما تصوره ميثاق الأمم المتحدة .

ويود وفد بلادي أن يشدد على الصلف المتزايد وعلى تعنت حكومة جنوب أفريقيا في رفضها الخضوع لقرارات مجلس الأمن ، مما خلق مناخاً متفجراً في الجنوب الأفريقي ، ومن ثم فإن وفد بلادي يعتقد أن الجمعية العامة وفقاً للسلطات المخولة لها بموجب الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من الميثاق ، عليها أن تحيل الأمر إلى مجلس الأمن على وجه السرعة ، وأن تدعوه لممارسة سلطاته وفقاً للباب السابع من الميثاق ، بالإضافة إلى فرض حظر على الأسلحة المصدرة إلى جنوب أفريقيا وفرض العقوبات الاقتصادية ، وأن يأمر أيضاً بفرض الحظر النفطي على جنوب أفريقيا .

وأسوة بالمجتمعات الحديثة التي تعمل على اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد الجريمة ومعاونة المجرمين ، فإنه لا يوجد أمام المجتمع الدولي أي حل بديل آخر - خاصة وأن جنوب أفريقيا مصممة على الاستمرار في احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا - سوى تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الباب السابع من الميثاق . وانني أكرر أن الاجراء الذي يمكن للمجلس أن يتخذه هو فرض الحظر النفطي على هذا البلد .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل تشيكوسلوفاكيا في

نقطة نظامية .

السيد هولنسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان هذه الدورة

للجمعية العامة للأمم المتحدة قد اجتمعت لمناقشة المسألة الهامة الخاصة بالتدابير التي يجب اتخاذها لتحقيق تحرير ناميبيا . ما هو التشويش في الوقت الراهن للجو العملي للجمعية العامة ،

ذلك التشويش الذي أحدثته استفزازات أولئك الذين لم يستطيعوا حتى الآن أن يقبلوا حقيقة أن تجاربهم العقيمة بمصير شعب كموتشيا كان مصيرها الفشل . ان الوفد الصيني يحاول من جديد في هذه الدورة أن يقدم أشخاصا يتلقون مبالغ من بكين باعتبار أنهم ممثلين لكموتشيا . ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية بولندا الشعبية والاتحاد السوفياتي ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وأيضا وفود جمهورية فييت نام الشعبية وكوبا وجمهورية منغوليا الشعبية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد طلبوا مني أن أعلن أن ممثل النظام المطرود لبول بوت هو نظام ارهابي وليس لهم مكان في هذه القاعة في هذه الجلسة التي يشترك فيها ممثلو الحكومات الشرعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ان النشاط الذي يقوم به ممثل نظام بول بوت المطاح به في الأمم المتحدة يناقض الوضع في كمبوديا ويشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للجمهورية الشعبية لكموتشيا ، وتشكل فصلا عنصريا في هذه الدولة وفي علاقاتها بالدول .

ان جمهورية كموتشيا الشعبية وعلى رأسها مجلس شعبي ثوري يقوم باتخاذ جميع التدابير في الدولة وله وحده الحق دون غيره لتمثيل شعبه على الصعيد الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : لقد أحطنا علما بالاعلان الخاص بوفد كمبوتشيا الديمقراطية ، والذي أعلنه ممثل تشيكوسلوفاكيا ، وسوف يدرج في محضر الجلسة . الآن أعطي الكلمة لممثل الصين في نقطة نظام .

السيد لايا - لي (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان ممثل تشيكوسلوفاكيا فسي هذه الجلسة المكرسة لمسألة ناميبيا قد تناول موضوع تمثيل كمبوتشيا ، ويحاول بذلك أن يثير الصعوبات ويضع العراقيل امام الاجراءات العادية لجلستنا .

وكما يعلم الجميع فان كمبوتشيا الديمقراطية هي دولة مستقلة ذات سيادة ودولة عضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز . ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الوحيدة الشرعية لكمبوتشيا ، وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين والدورات السابقة . ان وفد كمبوتشيا الديمقراطية في الدورة الثالثة والثلاثين قدم وثائق تفويضة التي عرضت على لجنة وثائق التفويض التي اعتمدت الجمعية العامة ذاتها تقريرها ، ان وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية الى مجلس الأمن اعتبرت أيضا متابعة في تقرير الأمين العام المؤرخ (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩) (S/13021) . ان الوضع القانوني لكمبوتشيا قد تأكدت في مجلس الأمن خلال اجتماعاته من ١١ الى ١٥ كانون الثاني/يناير حول مسألة اعتداء فييت نام على كمبوتشيا ، ومن ١٤ شباط/فبراير الى ١٦ آذار/مارس بشأن الموقف في جنوب شرقي آسيا . وفي ٢٢ آذار/مارس وافق الأمين العام على قبول وثائق تفويض الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة . ان ممثل كمبوتشيا الديمقراطية يشترك في مختلف جلسات الأمم المتحدة . في اجتماع مكتب التنسيق الأخير ، فان بلدان عدم الانحياز قد أكدت صلاحية وشرعية ممثل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية في حركة عدم الانحياز ، كما اعتمدت قرارا بدعوة ممثل كمبوتشيا الديمقراطية الى حضور اجتماع مكتب التنسيق لوزراء الخارجية الذي سيعقد في كولمبو . كل ذلك يؤكد ويثبسط محاولة الاتحاد السوفياتي وفييت نام وبلدان أخرى لاقحام البلد العميل في حركة عدم الانحياز . ليس هنالك ما يبرر الغناء لقرار الجمعية العامة وتحدي شرعية وثائق تفويض ممثل كمبوتشيا اما هذه الدورة فانها مكرسة بالكامل لمسألة ناميبيا . انه اذ يتحدى ارادة الغالبية العظمى للدول الاعضاء . ان ممثل تشيكوسلوفاكيا قد حاول من جديد ان يتناول موضوع تمثيل كمبوتشيا المزعوم في محاولة لعرقلة هذه الجلسة الرسمية . ينبغي علينا ان نعارض هذا التحدي بحزم .

كما هو معلوم للجميع ، فان جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية او المجلس الثوري لـكمبوتشيا ليس سوى عميل يتلقى الاموال من فييت نام ، وهم بكل بساطة عملاء للسلطات الفييتنامية . و دون مساعدة القوات الفييتنامية فان هؤلاء العملاء لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة ليوم واحد . ان غرض ممثلي الاتحاد السوفياتي وفييت نام هو اضافة الشرعية الدولية على عملاء كمبوتشيا ، ولذلك فانهما يناصران جرائم الاحتلال والغزو المسلح لضم كمبوتشيا . ان هذا الاجراء بالطبع ليست له فائدة .

ان الحقيقة الصعبة ، هي انه منذ العام الماضي بعثت السلطات الفييتنامية اكثر من ١٢ فرقة لمحاولة غزو كمبوتشيا ، وقد احتلت عاصمة كمبوتشيا وجزءا كبيرا من اراضي كمبوتشيا في محاولة لغزو هذا البلد . وبذلك انتهكوا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجميع القواعد التي تسود العلاقات الدولية ، كما ان ذلك يمثل تهديدا للسلم والأمن في جنوب شرقي آسيا ، وكذلك السلم والأمن الدوليين . لقد تمت ادانتهم من جانب جميع بلدان المجتمع الدولي .

ان مجلس الأمن درس مشروع قرار (S/13027) قدمته كل بلدان عدم الانحياز السبعة حول اعتداء فييت نام على كمبوتشيا ، ثم مشروعا آخر (S/13162) قدمته البلدان الآسيوية الخمسة حول الوضع في جنوب شرقي آسيا . ويدعو كل منهما الى سحب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وقد حصل كل منهما على الاغلبية الساحقة من ١٣ صوتا ايجابيا . ان هذا يوضح بالكامل ان فييت نام والاتحاد السوفياتي قد انعزلا عن العالم بسبب عدوانهما المتواصل على كمبوتشيا . ان العالم أجمع يطالب بسحب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا حتى تتنازل عن سياستها العدوانية التوسعية التي تنتهجها بمساعدة الاتحاد السوفياتي . وهنا يكمن الطريق الى الحل لقضية جنوب شرقي آسيا .

اخيرا ، فاننا نؤكد بانه ينبغي على الدورة المستأنفة ان تتغلب على التدخل والتخريب من قبل مندوب تشيكوسلوفاكيا ، وان تستمر في بحثها لمسألة ناميبيا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد أخذت مذكرة ببيان ممثل الصين الذي سيدرج

في المحضر .

أعطي الكلمة لممثل كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد شان يوران (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن ألقى بياني بشأن مسألة ناميبيا ، وقبل أن أعبر عن التضامن مع شعب ناميبيا في جهوده العادلة لحل مشكلته ، أود أن أقول مرة أخرى كم تحزننا بشدة حقيقة أن الفيينتاميين التوسعيين وغيرهم من عناصر تلك الكتلة التي تنتهج سياسة التوسع قد انتهزوا تلك الدورة المستأنفة للجمعية العامة المكرسة خصيصا لمسألة ناميبيا كي يبذروا بذور الفوضى وأن يحاولوا تخريب عملنا الهادئ . ولقد انتهجوا سياساتهم العدوانية والتوسعية بدلا من التضامن مع جميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة والاستقلال . ويجب أن يعلن هذا بوضوح . كما يجب أيضا أن نتخذ الخطوات الملائمة واللازمة كي نمنعهم من استخدام هذا المحفل لنشر سياساتهم ووجهات نظرهم في محاولة لاضفاء الشرعية على حرب القهر وعلى سياستهم التوسعية في جنوب شرق آسيا وفي اقليم المحيط الهادئ . وانه من الواضح أن الهدف الرئيسي لهؤلاء التوسعيين هو تحطيم استقلال البلدان والشعوب التي تريد أن تعيش في كرامة وطنية ، والتي ترفض تدخلاتها .

منذ عقود ، وشعب ناميبيا ، يواصل تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد - منظمة شعب جنوب غرب افريقيا كفاحا باسلا لاستعادة استقلاله وحرية داخل ناميبيا متحدة وذلك ضد نظام الفصل العنصرى الاستعمارى لهريتوريا . ان هذا النضال العادل لهو جزء لا يتجزأ من الكفاح الذى تواصله جميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة في العالم للدفاع عن استقلالها ، وسيادتها ، والسلامة الاقليمية لأراضيها وحقوقها في تقرير مستقبلها . لهذا ، فان الشعوب والبلدان المحبة للسلم والعدالة في العالم ولاسيما بلدان عدم الانحياز ، وبلدان العالم الثالث ، لن تكف عن تقديم مساندتها المستمرة لشعب ناميبيا . ومن ناحيته ، فان شعب كمبوتشيا الذى يناضل حاليا لحماية استقلاله وتأمين بقائه ، ليشترك المشاعر العميقة والأهداف التي تكمن وراء نضال شعب ناميبيا . ان تلك الأهداف والمشاعر لتناظر أهدافنا الخاصة .

ان شعب كمبوتشيا ليبتهج مخلصا بأى نجاح يحرزها شعب ناميبيا داخل بلاده وعلى الصعيد الدولي ، وبصفة خاصة ، فان كمبوتشيا لتتني بشدة على التصميم وروح التضحية التي أبدتها شعب ناميبيا في كفاحه الذى لا يقهر ضد نظام الفصل العنصرى الاستعمارى حتى يحقق الانتصار في قضيته النبيلة . وفي مواجهة هذا التصميم الذى لا يتزعزع للشعب الناميبى ، فقد قام

(السيد شان يـورـان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

نظام بريتوريا ، بمضاعفة تدابير القهر والقمع التي يرتكبها ضد شعب ناميبيا وقادة سوابو ، وعلاوة على ذلك ، فقد دبر المناورات الخسيسة لمواصلة فرض سيطرته في ناميبيا لتحطيم وحدة تلك البلد وسلامته الإقليمية ، وكالعهد به دائما ، فان هذا النظام قد وجه الهجمات والاعتداءات الهمجية ضد دول المواجهة وذلك بغية تخويفها ، ولكن ، على عكس توقعاته ، فان أعمال القهر والعدوان لم تفض الا الى اشتعال كراهية شعب ناميبيا ، وزيادة تصميمه على مواصلة نضاله المسلح حتى النهاية ، كما انه قد طور الشعور بالتضامن مع دول المواجهة .

وعلى المستوى الدولي ، فقد أصبح نظام بوثا في عزلة تامة لم يسبق لها مثيل ، في الوقت الذي يحظى فيه الشعب النامبيي ممثلا في سوابو ، بتأييد متزايد . وبالنسبة لقرار حركة عدم الانحياز بضم سوابو كجزء وكعضو عامل بها ، فانه يعتبر بمثابة تحية لنضال وتضحيات الشعب النامبيي ، كما انه اعتراف بمساهماتها في النضال الذي تقوم به حركات التحرر الوطني في افريقيا وفي العالم الثالث . وفي نفس الوقت فهو يعتبر عملا من أعمال التضامن الذي يجب أن يضاف الى مفاخر حركة عدم الانحياز .

وفي ٤ أيار/مايو الماضي أعلن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عام ١٩٧٩ ، عاما دوليا للتضامن مع الشعب النامبيي وبذلك افتتح حملة جديدة لتعبئة الرأي العام العالمي من أجل قضية شعب ناميبيا . ان وفد كمبوتشيا الديمقراطية ليود أن يختتم هذه الفرصة كي يؤكد من جديد ان حكومته وشعبه لا يزالان يواصلان مساندتهما الفعالة للنضال العادل للشعب النامبيي وانهما سيستمران في ذلك حتى يتم احراز النصر النهائي . كما انهما مقتنعان تماما بانه مهما كانت الصعوبات التي يجب التغلب عليها ، فان نضال الشعب النامبيي بالتأكيد سينتصر في النهاية .

ان حكومة وشعب كمبوتشيا الديمقراطية يودان أن يكررا أهدافهما من جديد وهي : أولا ، اننا نعتقد ان نظام الفصل العنصرى لبريتوريا يجب أن ينهي فورا احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وأن يسحب جميع قواته المسلحة وكذلك ادارته منها . وثانيا ، اننا ندين مرة أخرى بشدة وبقوة تلك المناورات الخسيسة لجنوب افريقيا من أجل أن تخلق في ناميبيا نظاما عميلا عن طريق الاعلان من جانبها لما يسمى باستقلال هذا البلد . ونحن لن نعترف بتلك الحكومة العميلة المأجورة من بريتوريا . ثالثا ، اننا ندين ثانية التدابير الفاشية التي اتخذتها جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا

وأيضاً أعمالها العدوانية ضد بلدان المواجهة ، كذلك محاولاتها الاجرامية لتحطيم وحدة ناميبيا وسلامة أراضيها . رابعاً ، اننا نؤيد الوضع العادل الذي اتخذته الدول المحبة للسلم فـي مطالبتها بتطبيق عقوبات - بمقتضى الفصل السابع من الميثاق - ضد نظام بريتوريا . ان حكومة وشعب كمبوتشيا الجمهورية يعتبران أن الموقف السائد في افريقيا الجنوبية وفي ناميبيا وزامبيا وآزانيا يشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين . وانني أشير الى السياسات الاستعمارية وسياسة الفصل العنصرى لكل من يوثا وايمان سميث . ان الوسيلة الوحيدة لوضع حد لهذا الموقف الخطير هي اجهار افريقيا الجنوبية على احترام قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ، ٤٣٥ . لكل هذه الأسباب مجتمعة ، فان وقد بلادى ليسعده أن يشارك في وضع مشروع القرار الخاص بناميبيا والذي قدمه رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

السيد لوهاني (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : ان رفض جنوب افريقيا التعاون

مع الأمم المتحدة في تنفيذ خططها لضمان الاستقلال الحقيقي والسريع لناميبيا قد دعى الى عقد اجتماع الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة مرة أخرى ، وهذا بسبب خطورة الموقف والتحدى الذى يفرضه على المجتمع الدولي . ولقد قال الأمين العام :

" ان سرعة تدهور الموقف والتمن الباهظ من حياة الأبرياء لهو مصدر قلق شديد لنا جميعاً . ويجب ألا ندخر وسعاً في التوصل الى تسوية بأسرع ما يمكن " .

(A/AC.131/PV.300,P.8)

لكن التحدى المستمر ، الذى يقوم به نظام جنوب افريقيا غير الشرعي ، لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، التي تحظى بقبول واسع المدى ، قد كشف النقاب عن رغباتها المدفونة في استمرار حكم الأقلية العنصرية الذى تنتهجه ، واستمرار وجود نظام الفصل العنصرى غير الانساني في ناميبيا .

ان الأسرة الدولية قد أدانت باستمرار نظام بريتوريا لاحتلاله غير الشرعي لناميبيا واستغلاله البشع لمواردها ، وهذه الأعمال العدوانية المستمرة لجنوب افريقيا واستمرار اعتقال الوطنيين الناميبيين ومناضلي سوابو انما يكشف عن عقلية جنوب افريقيا التي لم تتغير . وكلما استمر عدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتحرير وتحقيق استقلال ناميبيا كلما ازداد تعسف جنوب افريقيا في سياساتها العدوانية . وكما نعرف جميعا فان تنفيذ هذه الخطة قد توقف تماما بسبب قيام نظام الحكم العنصرى ببدء مسبات غير صريحة وغير صحيحة .

اننا نشكر الأمين العام وممثله لمحاولاتهما ومجهوداتهما المستمرة لتنفيذ مقررات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا . ونحن نشكرها على مساعداتهما لشعب ناميبيا لكي يمارس حقه في التوصل الى الاستقلال . واننا ندعو الممثل الوحيد للشعب الناميبى والممثل في حركة " سوابو " بأن يتعاون مع الأمم المتحدة وأن يحقق أيضا تنفيذ مثل هذا البرنامج . ان نيبال قد أيد باستمرار هذا النضال الذى يقوم به شعب ناميبيا تحت قيادة " سوابو " لاستعادة حقوقه المشروعة وحرية واستقلاله الوطنى في ناميبيا متحدة . وبهذه المناسبة فاننا نكرر مرة أخرى ضرورة انهاء وجود جنوب افريقيا في ناميبيا فورا ودون شروط ، وبأن خليج والفيس هو جزء لا يتجزأ من ناميبيا .

ان الأمم المتحدة قد أعلنت بالفعل أن الانتخابات المسماة بانتخابات كانون الاول / ديسمبر باطلة ومعدومة . ان مجلس ناميبيا في بيان أخير له قد أدان حركة جنوب افريقيا في استغلالها ما يسمى بالجمعية التأسيسية في ويندهوك " بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة " وطالما ان ناميبيا تقع في اطار المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة فاننا نؤكد بشدة على موقفنا بأن سلطة الأمم المتحدة هي السلطة الشرعية في الاقليم وان حصول ناميبيا على الحرية والاستقلال الحقيقيين يمكن ضمانهما فقط عن طريق انتخابات حرة تحت الاشراف والرقابة المباشرين للأمم المتحدة .

وبينما نأمل بصدق أن البلدان الغربية الخمسة التي بفضل مجهوداتها ومبادراتها استطاعت أن تحصل على قبول اقتراح بتسوية حول مسألة ناميبيا سوف تستمر في بذل المزيد من الجهود للضغط الشديد على جنوب افريقيا حتى تمثل لقرارات الأمم المتحدة حول ناميبيا . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الوقت قد حان للمنظمة الدولية وبوجه خاص لمجلس الأمن بأن يتحمل مسؤولياته . ونحن نؤيد وجهة النظر التي تدعو الى ضرورة توقيع العقوبات على نظام جنوب افريقيا العنصرى وضرورة

عزله وذلك من خلال تبني التدابير الفعالة والاجراءات الملزمة الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد لاحظ ، بحق ، ممثل سوابو أثناء بيانه الأخير الذي قدمه في اليوم الافتتاحي لعام التضامن الدولي مع شعب ناميبيا حيث صرح بأن تكون هذه الدورة للجمعية العامة :
 "... مناسبة لاتخاذ قرار لتبني التدابير الفعالة المناسبة مثل العقوبات الاقتصادية وغيرها من العقوبات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لطرد الادارة غير الشرعية للأقلية الحاكمة في بريتوريا من ناميبيا وهذا هو في الواقع الأمر الذي سوف يؤدي الى تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا الذي طال انتظاره" .
 ولقد كرر رئيس سوابو هذا النداء في بيانه أمام الجمعية العامة بالأمس .

ان التعهد الملزم للأمم المتحدة بتحقيق هدف الاستقلال الحقيقي لناميبيا قد حظي باجماع عالمي . ولقد أكدت التقارير المختلفة للمبعثات التي نظمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي قام بزيارة العديد من عواصم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدور الهام لهذه المنظمة والمسؤولية التي تتحملها من أجل التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . وتتزايد الآن الحاجة الى تعبئة التأييد الدولي من أجل التوصل الى حل عادل يعكس الآمال المشروعة للشعب الناميبيني . وفي اعتقادنا فان المجتمع الدولي يجب أن يكون يقظا الى أقصى حد حيث اننا نستمر في تلقي تقارير تفيد استمرار جنوب افريقيا في محاولات تهدف الى اجهاض المجهودات التي ترمي الى التوصل الى اتفاق على أساس تفاوضي بشأن مسألة ناميبيا على أساس سلسلة من الأعمال الانفرادية . ولا يستطيع العالم أن يقف مكتوف الأيدي أمام قيام النظام العميل في ناميبيا ، والذي يمثل في حقيقة الأمر الدافع الحقيقي وراء جميع المبررات التي تسوقها جنوب افريقيا حتى تفشل خطة الأمم المتحدة تميق تنفيذها .

وأخيرا وحيث أن نضال الشعب الناميبيني بقيادة منظمة سوابو قد وصل الى مرحلة متقدمة فاننا نناشد المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الرسمية بزيادة معوناتها المادية والمالية والمعنوية لتحقيق الاستقلال الوطني لشعب ناميبيا دون أي تأخير .

السيد الزامورا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : لقد مضى عام كامل منذ اجتماعنا في هذا المحفل في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة حول مسألة ناميبيا . ولقد تبيننا قرارا تضمن اعلانا حول ناميبيا بالاضافة الى برنامج عمل يدعم الحكم الذاتي والاستقلال الوطني لناميبيا .

وبالرغم من ذلك فاننا نشعر بمزيد من القلق لتدهور الوضع في ناميبيا اثناء هذه المرحلة الزمنية ، ويعود ذلك الى المسلك غير الشرعي للمحتل . ويبدو أن قرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن لا تمثل الا حبرا على ورق بالنسبة لهؤلاء الذين يستمرون باصرار في استغلال شعب الاقليم وموارده الطبيعية ، يتحدث صاخ للمجتمع الدولي ، رافضين الاعتراف بالمسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن ناميبيا ، وان السلطة الادارية الشرعية للاقليم يملكها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وعلى هذا الأساس يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار الأعمال الانفرادية لجنوب افريقيا في الاقليم الذي تحتله دون وجه حق . ولقد استمرت الادارة في جنوب افريقيا في نهب قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) الذي طالب جنوب افريقيا بالالغاء الفوري للانتخابات التي كان يزمع اجراؤها في كانون الاول / ديسمبر الماضي ، بالرغم من ذلك مضت ادارة جنوب افريقيا بتنظيم واجراء هذه الانتخابات التي حملت المجتمع الدولي على ادانتها بالاجماع واعلان عدم شرعية نتائجها . وقد قامت الادارة في جنوب افريقيا في الفترة الاخيرة بالاستمرار في سياستها التي تهدف الى اقامة نظام يؤيد أفراسها ولقد شكلت مايسمى بالجمعية التأسيسية في ويندهوك ومنحتها سلطات تشريعية وتنفيذية . وهنا فان وفد بلادي يؤيد تماما البيان المقدم من قبل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الحادي عشر من هذا الشهر والذي يتعلق بالمقترحات الأخيرة التي قدمتها الادارة غير الشرعية لناميبيا فيما يتصل بالمستقبل السياسي للاقليم . وتسترعي انتباه المجتمع الدولي الى :

” . . . المحاولات الدائبة لجنوب افريقيا لتحطيم المجهودات الرامية الى التوصل

الى اتفاق عن طريق التفاوض بشأن مسألة ناميبيا من خلال سلسلة من الأعمال الانفرادية” .

(A/33/564, annex, p.1) .

انه من الضروري اليوم أكثر من أى وقت مضى ، اذا ما أريد التوصل الى انتقال سلمي ومنظم الى الاستقلال ، ان يقوم المجتمع الدولي بمزيد من الضغط حتى يضمن قيام ناميبيا مستقلة وحررة وذات سيادة وأن تتمتع تماما بحقوقها في السيادة ، وأن تحقق وحدتها الوطنية والسياسية بما في ذلك خليج والفيس ، وأخيرا بأن تتمتع شرعيا بمواردها الطبيعية .

وقد أوضح وفد بلادي في البيان الذى ألقاه في الاجتماع الخاص لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز على المستوى الوزارى الذى انعقد في ماپوتو في شهر كانون الثاني /يناير من هذا العام وأقتبس :

” ان الظروف الراهنة يجب ألا تخفى عنا حقيقة هي أنه بالرغم من تحمل بعض القوى الغربية لالتزام خاص يمكن على أساسه ان تتحقق من خضوع المحتل غير الشرعي لقرارات وشروط الأمم المتحدة ، فاننا نرجو ألا تخفق هذه القوى في ذلك العمل وفي اتخاذها لأية أعمال أو خطوات ترمي الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كالتى أوردتها ميثاق المنظمة الدولية ” .

ونحن نتابع باهتمام بالغ المقترحات التي تقدمت بها البلدان الغربية الخمسة لاقامة أساس مناسب للمفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وقد اصطدمت هذه المحاولات بعقبات أساسية ، تلك المحاولات التي كانت تهدف الى ارقام جنوب افريقيا على اتخاذ موقف أكثر واقعية ازاء مسألة ناميبيا . ومثل هذا الموقف لاشك أنه سوف يكشف عن طريق أعمال محددة مدى صدق نواياها .

بينما نؤيد كل الجهود ، التي سوف تتيح - مع الضمانات الضرورية - الحل السلمي للمشكلة ، فاننا في نفس الوقت نعلم تماما تلك الحقيقة القائلة بأن المجتمع الدولي يجب أن يضع في الاعتبار الرغبة السياسية للأطراف المعنية والأعمال المناطة بالام المتحدة ، اذا ما كانت هناك عملية لنقل السلطة بانتخابات شرعية الى الممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا .

واذا ما نظرنا الى الاحداث التي وقعت منذ الدورة التاسعة للجمعية العامة ، فان وفد بلادى يشعر أنه يجب علينا أن نبحث الاقتراح المقدم من بعض البلدان في امريكا اللاتينية في هذه الدورة الخاصة . فلقد تقدمت تلك البلدان باقتراح تقوم فكرته على أساس أن المجتمع الدولي سوف يلتزم ببعض الضمانات السياسية والاخلاقية تؤيدها الام المتحدة وتعبّر عنها في وثيقة رسمية . وقد اعترف الاقتراح بدور الجمعية العامة وهيئات الام المتحدة الاخرى من أجل التوصل الى حل للقضية ناميبيا .

ولما كنا مقتنعين بقيمة هذا النهج ، فان وفد بلادى يود أن يثني على ما أبدته منظومة سوابو من تفهم وشعور بالمسؤولية - ولقد قدمت تلك المنظمة الدليل الوافي على رغبتها في التفاوض ونهجها البناء لمعالجة القضية .

ان وفد بيرو مستعد كما كان دائما لتأييد شعب ناميبيا من أجل التحرر التام . ونحن نؤيد أيضا أى عمل في هذه الدورة المستأنفة قد يؤدي الى نتائج ايجابية تمكن من تحقيق استقلال الاقليم واندماج ناميبيا في المجتمع الدولي كدولة حرة وذات سيادة غير خاضعة لاي ضغط من أى نوع كان وتعمل على تحقيق اهدافها الوطنية الذاتية ورفاهية شعبها وسعادته .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : سوف نناقش ونرجو أن يكون ذلك للمرة الاخيرة أو قبل الاخيرة مسألة ناميبيا . وان الامانة تقتضي منا أن نعترف بأن هناك عددا من النقاط يبدو أنه تحقق حولها اجماع في الرأى بيننا . ولا يوجد أى وفد هنا يمكنه أن يشكك في حق الناميبيين في الاستقلال والوحدة الوطنية وسلامة أراضيهم . واننا نتفق جميعا على أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا أمر غير قانوني وأن الام المتحدة تتحمل المسؤولية وحدها في ادارة هذا الاقليم وأن النزاع المسلح بين جنوب افريقيا ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ماهو الا نتيجة لتحدى جنوب افريقيا للمبادئ المعترف بها عالميا ولسلطة الام المتحدة .

ومن ثم ، فان قراءة الميثاق بامعان كان يمكن أن تسمح لنا بحل هذه القضية منذ مدة طويلة لولم تظهر خلافات عميقة نابذة من المصالح والايد يولوجيات السائدة وقد بدت بشأن المعنى والاطار اللذين ينبغي اضفاؤهما على العناصر المختلفة للاتفاق في الرأى الذى جمع بيننا رسميا . أولا : لا يمكن أن نتصور استقلال النامبيين الا في اطار الاحترام الدقيق لحرية اختيار النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعى ، وبالنسبة لغيرنا ، فان هذا الاستقلال يجب أن يعد له مسبقا بحيث يستجيب لشروط قد وقعت بصورة مرضية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية .

واننا نعتقد أن تأكيد مسؤولية الامم المتحدة ومنحها الوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بهذه المسؤولية كانت تكفي لضمان تسلم السلطة من الادارة الاستعمارية لجنوب افريقيا . ولكن غيرنا ممن يدعون أنهم أكثر حكمة منا قد تخلوا مقدا عن الثقة التي كان عليهم أن يضعوها في الامم المتحدة وواجهونا باعتبارات بالية تتعلق بالفراغ القانوني والادارى وفتحوا بذلك الباب للاعتراف المباشر بشرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا .

واننا نعتبر أن كفاح سوابو ضد عدم شرعية وجود جنوب افريقيا واستعادة حقوقها ، قد أكدته الامم المتحدة قانونا وعملا في حين أن غيرنا يعتبرون ذلك مساسا بمميزاتهم واتجاهاتهم الاحتكارية والاقتصادية والسياسية .

ان هذه الخلافات ليست وليدة مجرد الصدفة . وقد حاول البعض نتيجة للتسويف والتعويق أن يقللوا من قيمتها لكي يفرضوا طريقا لا يمكن للامم المتحدة أن ترفضه ، ألا وهو طريق التفاوض الذى يسانده دعم وهمي .

وبعد انقضاء سنتين على التفاوض توصلت الامم المتحدة الى النقطة التي أرادت جنوب افريقيا أن تجرنا اليها ، وهي :

أن عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا انما هي مجرد خيال لارضاء النظرة العملية للبعض ومكيا فيلية الآخرين . واننا لنتساءل كيف يمكن للامم المتحدة أن تقبل بمثل هذا المفهوم بينما حذرت من أن تتعامل على قدم المساواة مع جنوب افريقيا .

ان المسؤولية الادارية للامم المتحدة قد تدهورت ، كما دعى الممثل الخاص للامين العام الى التأكد من أشياء بعد حدوثها والى أن يغطي بسلطاته العمليات التي هي أساسا من صنع جنوب افريقيا .

ان امتياز خليج والفيش يجعل فكرة وحدة وسلامة الاراضي باطلة وتستمر . التلاعبات التي لا نهاية لها مع القبائل والجماعات العرقية وما يدعى بالاطراف والمجموعات . ان الاستعمار الجديد يستسلم لكل ذلك طوعا ويعزى هذا الامر بوقاحة الى عدم قدرة النامبيين على الحفاظ على وحدتهم بينما تبذل كل الجهود لاشاعة الفرقة بينهم .

وان جنوب افريقيا من ناحية اخرى تستفيد من النزاع مع سواهو وتأسل الحصول على مزايا هي القيام بدور الحكم في الجنوب الافريقي والابقاء على وجود في ناميبيا والقضاء على سواهو . وان احتجاجات الخمسة ما هي الا احتجاجات شكلية طالما ان هناك ضمنا لبقاء الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية للامبريالية .

لنواجه الحقائق ، لقد قضي على اتفاق الرأي. وعلينا ان نعيد التفكير في كل شيء اذا ما اردنا ان نكون واقعيين فننسى السنتين الماضيتين من المفاوضات المعقمة التي خيبت فيها ثققتنا . ينبغي علينا ان نقول الكثير بالنسبة لقصور اقتراح الخمسة والفجوات التي نلاحظها في الخطة التي من المطلوب تنفيذها . وان موقفنا معروف ، ولم نقبل ابدا ان مبدأ التفاوض مع واحد نشكك في حسن نيته سوف يمكننا من الخروج من هذا المأزق .

وليس في نيتنا ان نكرر هنا الحجج التي تدعيها جنوب افريقيا التي يساندها حلفاؤها وشركاؤها . كما لا نرغب - لأننا فعلنا ذلك في مناسبات أخرى - ان نطيل الحديث عن الدوافع التي يمكن أو لا يمكن الكشف عنها ، والتي حملت الدول الخمس الى التشديد على اقتراح يعبر - كما تفعل ذلك بعض الاحكام - عن نص وروح قرار مجلس الامن (١٩٧٦) .

اننا لا نريد أيضا أن نطيل فيما يتعلق بالدوافع التي يمكن أن نكشف عنها ، أو تلك التي لا يمكن أن نكشف عنها ، والتي دفعت بالدول الخمس الى التركيز على اقتراح يخون في أحكامه نصوص وروح قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) . اننا لن نغض في شجب التواطؤ بين الامبريالية والرأسمالية الدولية وبين جنوب افريقيا العازمة على الابقاء على الجنوب الافريقي كله في دائرة نفوذها وسيطرتها متذرة بحجة " المصالح الجغرافية الاقتصادية المشتركة " وبمفهوم " الدفاع المتبادل ضد عدو مشترك " . اننا لن نتعجب كثيرا من هذه الاكذوبة التي تقدمها جنوب افريقيا لاضفاء صفة الجديدة على قضيتها - عندما تدين - التدخل المتزايد للدول الكبرى ، بما في ذلك الدول الغربية . الامر الذي من شأنه أن يكثف المجابهة العسكرية في الجنوب الافريقي .

وعلى أية حال ، فانه في هذه الحرب الكلامية التي يمدو اننا نستمتع بها ينبغي علينا ، في هذا الاطار ، أن نعفي (سوابو) من الاتهامات التي توجه اليها . ولقد كررنا القول مرارا أن الهدف من المفاوضات لم يكن الا الحصول على المزيد من التنازلات من (سوابو) . عن طريق الانهاك أو غيره من الوسائل ويبدو أن الاحداث دللت على صدق رأينا .

لقد قبلت سوابو كافة اقتراحات الامين العام بشأن خطة التنفيذ ، سواء فيما يتعلق بالقوى الخارجية ، أو باعادة تجميع القوى الداخلية ، وتحديد المقاطعات ، واحترام وقف اطلاق النار ، والقيود التي تفرض على الانشطة والتحركات . ان سوابو تدين بقانون التعقل ، متسلحة بحسن النية والمقصد ، على الرغم مما ينطوى عليه ذلك من خطر نبذها عسكريا وسياسيا وحتى ماديا .

ولكن ، أمام المطالب التي لا يمكن قبولها ، والتي تقدمها جنوب افريقيا ، فان هذا لا يكفي . لقد تجاوزنا مرحلة مناقشة ما اذا كان قد استهزء بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . بل واننا لا نتعجب اذا ما رأينا سوابو تطالب - انقاذا لخطة الغرب بأى ثمن - بالقاء السلاح داخليا ، وحتى في خارج ناميبيا ، وبالتخلي لا أكثر ولا أقل عن المواقع التي تحتلها في هذا الاقليم .

انه لمنتهى السخرية أن يدعى جيش جنوب افريقيا وميليشيا القمع التابعة لحكومة الفصل العنصرى للبقاء في ناميبيا للحفاظ على هذا الشكل من الحرية والديمقراطية . لقد اتهمت (سوابو) بأنهم فضلوا الحل العسكى على التفاوض . وقد تناسى أولئك الذين اتهموها بذلك أن التفاوض ما هو الا أمر ملازم لكفاح التحرر الوطني ، وأن (سوابو) قد قدمت الأدلة الكافية على رغبتها في التفاوض . فهل

ينبغي علينا أن نسلم سوايو مقيدة اليدين والرجلين ؟ فالى من نعهد بها ؟ ألى الأمم المتحدة ، أم الى جنوب افريقيا ، أم الى الدول الغربية ؟

لقد ادعى البعض أن سوايو ليست الممثل الاصيل الوحيد لشعب ناميبيا . وهم يبادرون بأن يقدموا لنا (سوايو) الديمقراطية ، والجبهة الوطنية الناميبية ، والاتحاد الديمقراطي للترنهال . فوالحالة هذه ، لماذا ندهش أن نطلب جنوب افريقيا استشارة تلك الصنائع العميلة ؟ ولماذا يسألونها رأيها عن الشروط المقدمة الى (سوايو) ؟ ولماذا لا يتعاملون معها مباشرة وبصورة مستقلة ؟

لقد ادعوا أن (سوايو) لا تحترم التزاماتها . ولكن ، هل هذا القول لا ينطبق أيضا على جنوب افريقيا ؟ ما هو الرد الجدى على قرار جنوب افريقيا باعطاء الجمعية التأسيسية سلطات تشريعية وتنفيذية ؟ فلنسلم بأن الخوف من التزام سوايو جنبا الى جنب مع القوى التقدمية الافريقية ، قد بلغ حدا أصبح معه من الجائز التضحية بالمفاوضات لصالح حل على النمط الروديسي .

وفي حالة انعدام حل سلمي - واحتماله بعيد - فان سوايو سوف تشن - داخل ناميبيا - وخارجها - النضال وتضرب حيثما وكيفما استطاعت ، ولا يجوز لمن نكثوا بالتزاماتهم نحو سوايو والشعب الناميبى ، ان يحثوا على الاعتدال ليلقى الاستسلام المجرى مزيدا من التقليل .

لقد فشلت المفاوضات الحالية ، ويقال ان جنوب افريقيا مستعدة لاصدار اعلان من جانب واحد لاستقلال ناميبيا ، أو بالأصح لعرض حل داخلي على نفس النمط الروديسي ، على أساس نتيجة انتخابات أعلن مجلس الأمن أنها لاغية وباطلة ، ان ايماننا بفوائد المفاوضات يتوقف على الشخص المتفاوض ضده وليس على الشخص المتفاوض معه ، وعلى الاهداف المشتركة .

وفي بداية هذه الكلمة حاولنا بكل أمانة ان نحدد بايجاز - اعتذر عنه - الاهداف التي تبنتها الأمم المتحدة . الا انه كما سبق وقلت - الخلافات أكبر مما يجب بين الاغلبية والاقلية - الواثقة من وسائلها وسلطتها في العمل على مواصلة المفاوضات التي أصبحت - للأسف - من جانب واحد ومتحيزة .

اننا لا نستطيع التفاوض الى مالا نهاية . لقد استكشفت جميع السبل الى الحل السلمي ؛ ولكن توجد حلول تعرضها الاعتبارات السياسية واحترام بعض المبادئ وملاسات لا نستطيع دائما السيطرة عليها وظروف خارجة في بعض الاحيان عن موضوع المفاوضة . والحل الوحيد هو الرجوع الى قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) على أن نطرح جانبا كافة الاعتبارات السياسية أو العملية أو الواقعية ، التي

حاول البعض أن يجعلوه ينطوى عليها . وينبغي تنفيذ ذلك القرار مع مراعاة المادة ٢١ من الميثاق وإذا اقتضى الأمر المادة ٤٢ . وقد يقال ان هذا الحل جذري ولكن لا ينطوى على جذرية تفوق تلك التي يتصف بها الحل الذي يتوقع مجابهة بين سوابو ونظام وندهوك العميل أو بين نظام بريتوريا وأفريقيا كلها . ونحن نرى أنه لا يمكن أن ينال هذا الحل التأييد بالاجماع من أولئك الذين لهم سلطة اتخاذ القرارات في مجلس الأمن وهذا هو السبب الحقيقي للمأزق الناميبي . فان جميع التدابير التي من شأنها حل هذا الموقف المتأزم على أساس تفسير أمين لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ترفض فوراً وعلناً من جانب بريتوريا وبصورة غير مباشرة من قبل حلفائها وشركائها . ان المجتمع الدولي مجبر - رغم أنه - على قبول الحل البديل الذي تشكله المفاوضات المشكوك فيها والحل الداخلي ، والخطر في ذلك أننا ، رغماً عن بعض الاحتجاجات الشكلية المحضة ، نتجه الى استسلام يمكن جنوب أفريقيا من الاستهزاء بالأمم المتحدة دون أن تعاقب .

ان هذه هي الحقيقة المرة . وختامنا واضح ؛ ان الأمر الواقع الذي ترفب بريتوريا في فرضه لن يقبل ، كما أن مسؤولية تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر لن تقع على عاتق الأفريقيين أو على سوابو أو على هؤلاء العازمين على مساندة تهما سياسياً وعسكرياً ومادياً في كفاهما العادل .

السيد دي فيغويردو (انغولا) (الكلمة بالانكليزية) : أرجو أن تتقبل سيدي الرئيس تحياتنا الطيبة لاستمرار رئاستك وللقدررة التي أدت بها الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وحيث أن استئناف الدورة قد كرس لنظر الموقف في ناميبيا ، فعلي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ان وفد بلادي يرى أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد نهض بالمهمة المناطة به في اطار التفويض المعطى له . ونحن نرى كذلك أن أصدقاء سواهو في افريقيا ، وفي المجتمع الدولي قد نهضوا بالتزاماتهم دائما بأن قد موا لشعب ناميبيا المساندة اللازمة في كفاحه التحرري .

ويبدو أن الأمم المتحدة تتناول الى ما لا نهاية بعض المسائل السياسية التي صدرت بشأنها القرارات العديدة من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن . ولكن اما لم تطبق ، واما طبقت بطريقة خاطئة .

وفي العامين الماضيين لاحظنا الهبط المثير للقلق للمفاوضات الدولية الجارية بشأن ناميبيا ، والتي حاولت جنوب افريقيا أن تحبطها . وعلى الرغم من الأعمال العدوانية المستمرة ضد أنغولا وعلى الرغم من المذبحة الوحشية في كاسينغا ، فان حكومة وشعب أنغولا قد منحنا مساندة مـا واسمها مهما وتعاونهما في محاولات الوفاق الدولية التي جعلت الأمين العام يقدم تقريره الذي يصف دور مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال ، والعملية التي سيقوم شعب ناميبيا من خلالها بانجاز استقلاله الحقيقي .

ان الطريقة غير الشرعية التي فرضت بموجبها جنوب افريقيا سلطتها على ناميبيا معروفة جيدا . ان جميع الاجراءات قد سلكتها جنوب افريقيا بهدف اقامة حكومة من جانب واحد تكون خاضعة لحكومة الأقلية العنصرية لهريتوريا . ان تدابير جنوب افريقيا لبسط سيطرتها على ناميبيا تتضمن ما يلي : تعيين الادارى العام مع اعطائه سلطة سن القوانين وذلك في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، والغاء أو تعديل القوانين الصادرة عن البرلمان التي ادعى أنها تطبق على ناميبيا . وما تزال عملية دعم الهانتوستانات قائمة وكذلك عملية اضافة الصبغة العسكرية على ناميبيا ، وكذلك عملية اعتقال وتعذيب قادة سواهو ، وأيضا اعتقال المدنيين في ناميبيا في القطاعات الشمالية بواسطة شرطة جنوب افريقيا ، وبواسطة قوات الدفاع لجنوب افريقيا . وكذلك ما يزال استخدام قانون الارهاب وقانون الأمن مطبقين في محاكمات أعضاء سواهو .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، صدرت قوانين مختلفة من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا دعمت الروابط غير الشرعية بين جنوب افريقيا وناميبيا ، وذلك بتوسيع المساحة التي لم تكن ادارة جنوب شرق افريقيا في ويندهوك تمتلك أية ولاية عليها . ومن بين هذه الاجراءات تعزيز الحكومة الذاتية للبلانتوستانات وفقا لقانون جنوب شرق افريقيا . وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذها الادارى العام الممثل للأمم المتحدة ، فان هناك عدة جوانب تمس حقوق الانسان ما تزال خاضعة للقرارات الصادرة عن بريتوريا .

لقد أقامت جنوب افريقيا نتيجة لانتخابات مزيفة جمعية تأسيسية مزعومة ذات دور تشريعي موسع . وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٧٩ اتخذت جنوب افريقيا اجراءات جديدة بشأن ناميبيا عندما فتحت هذه الجمعية المكونة من عملاء . وعقدت هذه الجمعية أول اجتماع لها تحت حماية قوات ضخمة من جنود جنوب افريقيا في الجزء الشمالي من ناميبيا . وهذا أمر له مغزاه . وقد كان هناك نحو ١٠ آلاف جندي استدعوا من جنوب افريقيا . وأود في هذا الصدد أن أحيط الجمعية علما بعدوان مسلح آخر شنته قوات جنوب افريقيا العنصرية الامبريالية . وفي ١٩ أيار/مايو ، وكقدمة تقريبا للدورة المستأنفة ، قامت مدفعية جنوب افريقيا بتساندها طائرات الميراج بفتح نيرانها على قواتنا في منطقة كاليا على الحدود . كما شنت قوة من المشاة والعربات المدرعة هجوما عنيفا عبر حدودنا وفي نفس الوقت عبرت قوات أخرى حدودنا الشرقية في قرية موكوسو متجهة الى قرية لوينغو . ان مثل هذا القذف والهجمات المسلحة قد أصبح أمرا عاديا منذ أن حققنا استقلالنا ، الا أن عزمنا على مكافحة المعتدى ما يزال قويا على الرغم من جميع الظروف . ومن خلال المفاوضات الدولية التي جرت سواء في الجنوب الافريقي أو التي دارت مؤخرا في نيويورك فان جنوب افريقيا ما تزال تواصل تعزيز مواقعها في ناميبيا . وقد دعمت جيش احتلالها في ناميبيا بغية ايجاد الظروف المواتية لفرض نظام عميل في ويندهوك . وقد شحنت اعدادا ضخمة من المدرعات والذخائر الى ناميبيا . وشيدت المعسكرات في المواقع الرئيسية لاستقبال أعداد متزايدة من القوات . وفي نفس الوقت تجرى المحاولات لزعزعة الاستقرار والأمن ووحدة وسلامة أراضي الدول المجاورة المستقلة وعلى الأخص جمهورية أنغولا الشعبية . وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه المحادثات في نيويورك ، كانت قوات جنوب افريقيا تقدر ب ٥٣ ٢٠٠ رجلا من بينهم ٢٢ ٦٠٠ من المشاة

و ٦٠٠ ٢٢ من الوحدات الأرضية المساندة و ٨٠٠ رجل من القوات الجوية ووحدات الكوماندوز المنقولة جوا . وقد تم توزيع هذه القوات على ناميبيا في اطار شبكة مكونة من ٢٠ قاعدة عسكرية مزودة بالأسلحة الحديثة المتطورة بما في ذلك الدبابات والسيارات المدرعة وقاذفات القنابل والطائرات . ووضع نظام للمواصلات السلكية واللاسلكية عن طريق الموجات الاناعية المتناهية في الصف لربط المنطقة الحربية بخليج والجزر والمراكز العسكرية في كاب تاون . وخلال نفس هذه الفترة كثفت جنوب افريقيا عملية تعبئة وحدات عرقية لاستخدامها في كبح الأنشطة الثورية على الحدود ؛ وكطريقة لتوفير قوات عسكرية تقوم بالاشراف عليها على نحو غير مباشر وتهدو وكأنها مستقلة . وقد نهض بمسؤولية تعبئة هذه الوحدات الجنرال غلد نهايز القائد المسؤول عن جنوب شرق افريقيا . وفيما يهدو ، أوقفت عمليات التعبئة في شباط/فبراير ١٩٧٨ بدعوى أن هذه القوات قد استكملت تماما وأصبحت على استعداد للانتقال الى مرحلة التدريب الميداني النهائية . ويعتبر القائد لو المسؤول المباشر عن التدريب العسكري لهذه المجموعات العرقية . وقد تم تكوين وحدة من المظليين في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ غادرت وحدات من القوات البحرية لجنوب افريقيا خليج والفيست لتنشيط العمليات البحرية ولمراقبة التسهيلات في هذا الجزء باعتباره موقعا متقدما للوحدات البحرية لجنوب افريقيا المنتشرة على طول الساحل النامبيي .

لقد قامت جنوب افريقيا بأعمال في ناميبيا لا يمكن قبولها في أى مكان آخر . وبخلاف عمليات الارهاب التي راح ضحية لها غالبية سكان ناميبيا ، قام نظام الحكم العنصرى في بريتوريا بنقل مئات الآلاف من المدنيين بالقوة من مساكنهم الى شمال ناميبيا استنادا الى اعلان حالة الطوارئ في المنطقة في أيار/مايو ١٩٧٦ . وقامت القوات المسلحة بعمليات البحث عن مئات المعتقلين المتغييبين ، وقد تم احراق المساكن بل القرى بأكملها بواسطة هذه القوات . كما تم انشاء منطقة عازلة على عمق كيلومتر على طول الحدود الشمالية ، الأمر الذى أدى الى نقل جميع سكان هذه المنطقة .

ومنذ فترة تم ادماج قوات الشرطة المحلية بقوات شرطة جنوب افريقيا . ومن ثم ، فانه من المسموح به لهذه الأخيرة أن تمارس سلطاتها على الأولى وفقا لقوانين الاقليم . وهناك أربعة أنواع من قوات الشرطة تعمل في ناميبيا : قوات شرطة جنوب افريقيا المتمركزة أو المعارة الى ناميبيا ، وشرطة الأمن ، وشرطة البلدية ، والشرطة القبلية المزعومة .

لقد قسمت ناميبيا الى منطقة بوليسية في الجنوب وفي الشمال ، ومن غير المسموح به لسكان الجنوب التوجه الى الشمال ، في حين أن سكان الشمال يعملون في مختلف مناطق البلد وان غالبية سكان ناميبيا يعيشون على دخلهم المتواضع الذي يحققونه من الزراعة أو من نظام عقود العمل المطبق هناك . ان سياسات جنوب افريقيا في الاقليم تقوم على أساس القوانين القائمة على الميز المطبقة في جمهورية جنوب افريقيا ، وعلى اقامة الهانتوستانات للمجموعات العرقية المزعومة في ناميبيا ، كأسلوب لضمان اليد العاملة ذات الأجور المنخفضة في المناجم والمزارع والمصانع المطبوكة للبيض وللاقتصاد الذي يهيمن عليه البيض نتيجة لاستغلالهم للموارد البشرية .

ان الاستغلال الاقتصادي لغالبية سكان ناميبيا كان موضع تحليل في وثيقة أعدتها ندوة الأمم المتحدة بشأن استغلال السود في جنوب افريقيا وناميبيا ، والظروف القائمة في سجون جنوب افريقيا ، تلك الندوة المعقودة في ليسوتو في تموز/يوليه ١٩٧٨ وقد استرعت هذه الوثيقة الانتباه الى استغلال موارد ناميبيا بواسطة بعض الشركات متعددة الجنسيات التي تزايد عددها في ناميبيا منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في حزيران/يونيه ١٩٧١ ومفاده أن الدول ملزمة بالامتناع عن اقامة علاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا نيابة أو بشأن ناميبيا .

وعلى الرغم من أنني أخشى أن أكرر ما سبق أن ذكرته ، فأنني سأشير مرة أخرى الى كاسينغا داخل أراضي أنغولا حيث قتل ٧٠٠ مواطن ناميبيا ، وجرح أكثر من ١٥٠٠ مواطن آخر خلال هجمات مسلحة شنتها قوات جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٧٨ . ان هذا المعسكر يضم لاجئين أغلبهم من النساء والأطفال والمسنين . وقد جاء هذا الهجوم الوحشي الذي شنته قوات جنوب افريقيا العنصرية في اطار عملية مشتركة بين جيش جنوب افريقيا وقواتها الجوية وقوات المظلات التي انطلقت من قاعدة غروتفونتيان في ناميبيا والمنقولة على طائرات هرقل وطائرات الهيليكوبتر من طراز يوما ، تحت غطاء جوي وفرتة قاذفات الميراج والفانتوم ١١ .

وفي نفس الوقت قامت القوات البرية التابعة لجنوب أفريقيا بعدوان مثلث الاتجاهات تدعمه ستون دبابه ، على سيتاكويلا وكواماتو ودميوندولا في اقليم كونيبي . وقد شن هجوما على اللاجئيين الناميبيين في سيتاكويلا فقتل مائة شخص .

وعندما قام وفد بلادى ، في مناسبات عديدة في الماضي ، بالدفاع عن استقلال ناميبيا ، فاننا كنا دائما نقدم البرهان على الاستعمار السياسي والاستغلال الاقتصادى لشعب ناميبيا من قبل نظام بريتوريا العنصرى ، وذلك بالارتباط الوثيق مع المصالح الغربية وفي شكل عدوان مسلح مستمر على السيادة الوطنية لجمهورية انغولا الشعبية .

وانسى أحاول اليوم ان أوضح أنه بينما كانت تسير مناقشات البلدان الخمسة الغربية، وحتى اثناء قيامهم بدبلوماسيتهم المكوكية مع جنوب افريقيا ، وحتى اثناء مباحثات في نيويورك ، وحتى عندما عرضت دول المواجهة تعاونها التام مع الأمين العام وحينما قبلت سوابق خطة الأمين العام لاستقلال ناميبيا قامت جنوب افريقيا بمحاولة بسيطة لكسب الوقت وعززت قواتها العسكرية وهياكل ادارتها الاستعمارية وحاولت اضافة نوع من الشرعية عليها وذلك باجراء ما سمي بالانتخابات فسي ذلك الاقليم وباعطاء ما دعي " بالجمعية التأسيسية " سلطات تنفيذية وتشريعية .

وازاء هذه الحقائق التي وضعتها أمام الجمعية ، هل يمكن لأحد أن يشكك في النوايا الحقيقية لجنوب أفريقيا ومقاصدها الشريفة والتي كانت ولا تزال مجرد اقامة " حكومة " في ويندهوك تتحكم فيها بريتوريا ، بضمانات وامتيازات للأقلية البيضاء كما كان يتبع في الماضي ، بالاضافة الى الاستمرار في استغلال أغلبية السكان واضطهادهم كما كانت عليه الحال اثناء سنوات الحكم الاستعماري .

اذا ما استدعى الأمر تقديم أى براهين جديدة فان السيد بوتوا قام بذلك - لقد أعلنت جنوب أفريقيا جهرا وبصفة رسمية استراتيجيتها الجديدة - ومقاصدها اقامة مجموعة أو اتحاد فدرالي لدول افريقيا الجنوبية مع اعتبار بريتوريا مسؤولة عن الدفاع والشؤون العسكرية . وان العناصر الرئيسية التي سوف تكوّن هذا الاتحاد هي بطبيعة الحال ناميبيا وروديسيا ، حيث تحقق جنوب افريقيا منذ الآن فيها بعض النجاح المؤقت وذلك من خلال نتائج ما سمي " بالانتخابات " التي جرت في سالسبرى .

ان افريقيا اليوم في حالة زعر . ولقد واجهنا منذ اجيال عديدة وضعا كنا فيه ضحية للاستعمار والعنصرية ولقد مررنا بمرحلة الانقسامات وبمرحلة احتمال حصولنا على الاستقلال ، ولقد عانينا من الاستعمار الجديد وعدوانه المسلح . ويبدو انه الآن علينا أن نشاهد المجموعات العميلة التي أقامها حلفاء الغرب في جنوب أفريقيا ، أي سميث وبوتا .

لا يمكنني ان أحذر بقوة كافية من النتائج المترتبة على قيام البلدان الغربية بعدم تأييد موقف العالم الثالث بالنسبة لقضايا مثل الاستعمار وحكم الأغلبية الحقيقية . وبالتالي ، فاننا حتما سوف ننتصر ولكن اسالة الدماء والخسارة والدمار سوف تصعد آلاف المرات اذا ما ظهر ان هؤلاء الذين يحاولون التوصل الى حل للموضع في افريقيا الجنوبية هم أعداء لنا . حيث ان اصدقاء عملاء تحالف ترنهال الديمقراطي في ويندهوك وعملاء نظام سميث في سالسبري لا يمكن أبدا ان يعتبروا أصدقاء لنا . فانهم سوف يرتكبون خطأ فادحا اذا ما ربطوا انفسهم بقوى الماضي بدلا من قوى المستقبل .

نحن نسمع الكثير عن حقوق الانسان ولا شك أننا نعتبر ذلك الحجر الأساس للسياسة الخارجية لبعض العواصم . ولكن ما رأيكم في الانتهاكات اليومية الواسعة لحقوق الانسان التي تستمر بدون أي ردع لها في جنوب أفريقيا ؟ حيث أن خمسة بلدان قد أخذت على عاتقها الاشراف على المفاوضات في جنوب أفريقيا ، انن يتبقى عليها كواجب استكمال مشروعها بنتائج لا يمكن لجنوب افريقيا ان تحولها لصالحها ، وانما على العكس من ذلك ، بنتائج مقبولة من المجتمع الدولي ومطابقة للقرارات المختلفة للأمم المتحدة حول قضية ناميبيا .

ان جنوب افريقيا وانتهاكها المستمر للعديد من قرارات الامم المتحدة وبوجه خاص تلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن يجب ألا تمر بدون رقابة وتحقق . نحن نشترك في مطالبات اجتماع مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية ضد الأقلية العنصرية الحاكمة في جنوب أفريقيا ويعتبر ذلك الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله ان تنال افريقيا الجنوبية استقلالها الكامل والاستقرار مع البلدان المستقلة المجاورة .

نحن نعلم جميعا تاريخ محاولات فرض العقوبات على جنوب افريقيا . ونحن نعرف من هم المسؤول عن اخفاق تلك المحاولات . انهم هم هؤلاء الذين يجب ان يحملوا في النهاية بالمسؤولية المشتركة للمذبحة المستمرة لشعب جنوب افريقيا .

وقد يكون من المؤسف حقا ، اذا ما سمح الغرب باستمرار الحالة على ما هي عليه . فسيكون ذلك اليوم يوما محوذا للانسانية جمعاء ، اذا ما تحول مهد القانون الى مقبرة للعدالة .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أيضا ان اشارك صوت وفد بلادى في التعبير عن رضانا وتقديرنا لترؤسكم هذه الدورة المستأنفة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . واني اقدم لكم تعزيدينا ومعاونتنا الكاملة .

تطالب الجمعية العامة مرة أخرى ببحث قضية ناميبيا وتعتبر هذه القضية احدى القضايا السياسية الملحة في المرحلة الحالية التي تمر بها العلاقات الدولية . وحيث أحرزت عطية ازالة التوتر في العلاقات الدولية والتقدم المحقق لنضال الشعوب المضطهدة من أجل الحكم الذاتي والاستقلال الوطني ومن أجل محو آثار العنصرية والفصل العنصرى مكاسبا جديدة منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة ، وبالرغم من ذلك لا زال الوضع في ناميبيا يمثل وضعا خطيرا ودقيقا . ويشكل بؤرة توتر وتصارع في افريقيا مما يترتب عليه تبعات سلبية ذات آثار طويلة المدى . ولا يمكن لأحد أن يتغاضى عن الطبيعة المتفجرة للموضع والضرورة الملحة للتوصل الى حل سريع وحقيقي لمشكلة ناميبيا . وأصرح بذلك آخذا في الاعتبار الحقيقة ومؤداها أنه منذ كانون الأول / ديسمبر الماضي عندما ارجىء النظر في " قضية ناميبيا " في الجمعية العامة حتى استئناف النظر فيها في الدورة الراهنة بسبب طلب الدول الغربية الخمس - على حد قولها - المزيد من الوقت للتوصل الى اتفاق نهائي عادل ، ولقد فشلت في التوصل الى هذا الحل الذى قد يكون مقبولا من الشعب الناميبى ومثله الشرعى والوحيد سوابو ، وبالمثل من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وبلاضافة الى ذلك ، وتحديا لمتطلبات المجتمع الدولي فان نظام جنوب افريقيا قد حاول في الأشهر القليلة السابقة أن يزيد من قواته المسلحة في ناميبيا ، وان يجند الناميبيين في جيوش قبلية ، وان يستعمل اقليم ناميبيا بطريقة غير شرعية لتوجيه القوات العدوانية الى الدول الافريقية المجاورة المستقلة وفي المقام الأول ضد جمهورية أنغولا الشعبية * .

* تولى الرئاسة السيد بيريز (اسبانيا) .

ان محاولات استئصال الناميبين من المنطقة الشمالية مستمرة الآن حتى تتوفر منطقة مناورات تتيح لقوات جنوب افريقيا اقرار الاعمال العسكرية العدوانية من قبل العنصريين في بريتوريا . ومما يدعو الى القلق بصورة خاصة الانتهاك المستمر للمقاطعة العسكرية التي يدعو اليها القرار ٤١٨ (١٩٧٨) واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية مع جنوب افريقيا في الميدانين العسكري والنووي . ان سلطات بريتوريا بالتعاون مع المصالح الغربية الاجنبية تستمر بلا توقف في نهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، واستغلال قواها البشرية . ان ذلك يزيد من تعقيد المشاكل في ذلك الجزء من العالم . وفي التحليل النهائي ان هذا يزيد من الأخطار بالنسبة للسلم والأمن في العالم .

وفي الوقت ذاته ان استمرار المحادثات المطولة والنقص في الاجراءات الفعالة لاجراءات التغييرات فعلية في الوضع في ناميبيا يعطيان فرصة للتنفس وحرية العمل للعنصريين في جنوب افريقيا لمزيد من التوسع والتكثيف لاعمال القمع ضد قادة سواهو والمؤيدين لهم . ان الرسالة التي وزعها في ١٨ أيار/ مايو ١٩٧٩ (الوثيقة ٨/33/562) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا السفير بول لوساكا تبين بوضوح ان حكومة بريتوريا قد بدأت حملة جديدة لاعتقال واضطهاد زعماء سواهو واعضاءها . ومرة أخرى فان القانون السيء السمعة رقم ٢٦ يستعمل ضد الوطنيين في ناميبيا . ان هذا كله يفضح الأعمال والمؤامرات الخبيثة للعنصريين في جنوب افريقيا والرامية الى " حل داخلي " للمشكلة كما يفهمونها أو كما يفضلون رؤيتها مما يتعارض مع المصالح الحقيقية لشعب ناميبيا . ولقد أعطى رئيس سواهو برهانا واضحا وحقائق كثيرة بشأن هذا الموقف .

الا أن الاستمرار في أعمال الاضطهاد والاعتقال لن يؤدي الى تحطيم ارادة الشعب النامبي واصراره على العنصرية في النضال من أجل حصوله على الحق غير القابل للتصرف في الحكم الذاتي الحقيقي ، ومن أجل التحرر الكامل لهلاده وان التوصل الى حل سلمي للسألة الناميبية لا يمكن الوصول اليه عن طريق المناورات أو اقامة الأنظمة العميلة ، الأمر الذي يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وخصوصا قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الاستقلال الوطني الحقيقي لا يمكن أن ينال نتيجة لانتخابات مزيفة ومعدة مسبقا . ولا يمكن أن يكون هذا الاستقلال الا نتيجة لانتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في ناميبيا كوحدة سياسية واحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية على اقتناع تام بأن أى حل داخلي تفرضه جنوب افريقيا ، ويتفق مع نموذج جنوب روديسيا يجب رفضه من المجتمع الدولي بوصفه حلا غير مقبول وباعتباره طريقا للابقاء على الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

ان تطورات الموقف خلال الأشهر الأخيرة قد أكدت صحة وجهة نظرنا تجاه خطط البلدان الغربية الخمسة التي تهدف الى ايجاد حل سلمي للمشكلة الناميبية . وفي رأينا ان وراء هذه النوايا الحسنة المزعومة والمحاادثات المطولة عدم رغبة سياسية في حل المشكلة الناميبية وفقا لقرارات الأمم المتحدة . ان فشل الخطة يدل على أن الدول الغربية كانت تسعى الى تحقيق أهدافها الاستراتيجية بالمحافظة على الوضع القائم في هذا الجزء من العالم . وكانت تحاول تغيير الوجهة دون تغيير فحوى سياستها فيما يخص جنوب افريقيا وناميبيا . كذلك يجب أن نلاحظ أنه حتى عندما تنفذ الأهداف المحدودة المدى المتوخاة التي تخص ادخال تغييرات طفيفة ، وحتى عندما نشارك شفاهة في العملية التي " تفرض " على جنوب افريقيا توخي موقف أكثر مرونة يتطابق مع التغييرات الحادثة على مستوى القارة الافريقية وفي العالم أجمع فان البلدان الغربية الخمس لم تكن بل لم ترغب في القيام بذلك . وعلاوة على ذلك فان سياستها التي تهدف الى حل المشكلة سلميا كانت سياسة شفهيّة تتضمن الكثير من الوعود التي لم تنفذ .

ونتيجة لذلك ، ولأجل في كلمات قليلة ، فان كل الضجة الدعائية والمناورات الدبلوماسية كانت مخصصة للاستهلاك المحلي ولاعطاء الضمانات للرأي العام العالمي في البلدان الغربية ، واعداده لقبول تسوية جزئية لمشكلة ناميبيا ، وفي نفس الوقت كانت هناك حملات دبلوماسية تشن لتمكين بعض البلدان من الاعتراف بهذا الحل ، حتى تناور بدورها لدعوة بلدان أخرى للوقوف موقف محايد تجاه هذه التغييرات السطحية .

ان حكومة جنوب افريقيا قد انتفعت بهذه المهلة التي كانت في أمس الحاجة اليها وهي تعد الآن الأرضية اللازمة لنقل السلطات التشريعية الى ما يسمى بالجمعية التأسيسية لوند هوك . ان السياسات التي تتوخاها البلدان الغربية تمكن حكومة بريتوريا من أن تسير في سياسة تتناقض مع رغبة وأمني شعب ناميبيا وتناقض قرارات ومقررات الأمم المتحدة .

ان وفد بلغاريا يعتقد أنه قد حان الوقت لادانة سياسات " الأمل الواقع " وان جنوب افريقيا

يجب أن تجبر على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وخصوصا القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) لأنه يقدم الامكانية الوحيدة للحل العادل لمشكلة ناميبيا . ان احكام هذا القرار الأساسية تقضي بوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا بصورة غير شرعية وسحب جميع القوات المسلحة على الفور ودون أى شرط وكذلك قوات الشرطة والادارة التابعة لجنوب افريقيا من جميع أجزاء ناميبيا ، وضمان وحدة وسلامة أراضي ناميبيا ونقل السلطات الى الشعب الناميبي ممثلا في سوابهو الممثل الشرعي الوحيد له .

ولضمان مثل هذا الحل للقضية الناميبية ينبغي اتخاذ التدابير العاجلة الفعالة ضد المحتلين ، أى ضد سلطات جنوب افريقيا . وبالنظر الى ما سبق فاننا نؤيد تماما التوصيات الجديدة الصادرة عن لجنة الاربعة والعشرين بما في ذلك التوصيات التي قدمت في الدورة الأخيرة في بلغراد وكذلك طلبات البلدان الافريقية التي تهدف الى تطبيق فوري للمعقوبات الكاملة ضد جنوب افريقيا . ان اقرار الاجراءات الفعالة بواسطة مجلس الأمن ، بما في ذلك المعقوبات التي نص عليها الباب السابع من الميثاق والمعقوبات الاقتصادية الشاملة وعلى الأخص الحظر الكامل للتجارة والبتروال والأسلحة ، سوف تضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن بواسطة حكومة جنوب افريقيا . ان اقرار مثل هذه التدابير يعتبر ضمنا ملموسا لارادة كل دولة وارادة المجتمع الدولي وسوف يساهم في حل المسألة الناميبية بسرعة بطريقة متناسقة تماما مع مطامح شعب ناميبيا ، ووفقا لمصالح الأمن والسلام ليس في افريقيا فقط وانما في العالم أجمع .

ولقد أكد هذا المنهج البيان المشترك الصادر في ٢٢ أيار/مايو في صوفيا بمناسبة زيارة وفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لهذا البلد حيث جاء في هذا البيان ان حكومة بلغاريا والوفد الزائر

" . . . على قناعة تامة بأن الحل الوحيد لمسألة ناميبيا هو بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ الاجراءات الفعالة لضمان حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره وفي استقلاله الوطني وفي سلامة أراضيه ، وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الفورية والسريعة لوضع حد لاحتلال ناميبيا غير الشرعي بواسطة حكومة جنوب افريقيا ولحمل هذه الحكومة على تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وعلى الأخص القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، وتطبيق المعقوبات الاقتصادية وغيرها من المعقوبات الفعالة ضد حكومة بريتوريا " .

ولا مكان تنفيذ كل ذلك ينبغي تدعيم وحدة عمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتدعيم وحدة عمل الشعوب والدول الافريقية في بادئ الأمر . ان الموقف في ناميبيا يتطلب اجراءات قوية متفق عليها من جانب جميع القوى المحبة للسلام وذلك لاحباط مناورات قوى بعض

البلدان الغربية وقوى جنوب افريقيا التي تعمل قصارى جهدها لنسف وحدة البلدان الافريقية ولفرض حل استعماري جديد على مسألة ناميبيا . وفي هذا الخصوص ، فاننا نوافق على التصريح الذي أدلى به في هذه الدورة السيد سام نوجوما رئيس سوابو .

ان موقف بلغاريا من حيث المبدأ ، فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، يقوم على أنه منذ مدة طويلة قد أعلننا موافقتنا على قيام شعب ناميبيا بممارسة حقوقه الثابتة في تقرير المصير وحققه في الاستقلال على أساس وحدة وسلامة أراضي هذا البلد ، وتعترف حكومة بلادى سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ومساندة كفاح شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ضد الاحتلال غير الشرعي لهذا البلد بواسطة الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا . اننا نؤيد نقل السلطات في ناميبيا الى القوى الوطنية تحت قيادة سوابو .

ان سياسة حكومتي في ناميبيا قد أكدها من جديد ثيودور جوزكوف رئيس مجلس الدولة في بلغاريا وأول سكرتير للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري في خطاب ألقاه في تشرين الأول / اكتوبر الماضي أثناء زيارة قام بها لـ لاغوس ولقد أعلن فيه :

” ان موقفنا واضح وقد أعربنا عنه نتيجة لتأكيدنا ونتيجة لأعمال ملموسة قمنا بها . وان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد تطبيق اعلان الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار وتؤيد أيضا تصفية الآثار المتبقية للاستعمار والعنصرية في القرن الافريقي . وتؤيد حـ حق شعب زيمبابوى في تحديد مصيره وتؤيد أيضا منح الاستقلال الحقيقي وليس الاستقلال الشكلي لناميبيا .

اننا نقف الى جانب شعوب الجنوب الافريقي التي تكافح ضد الفصل العنصري لتحقيق حقها في نقل الحكم للأغلبية . واننا نؤيد أيضا مع البلدان الاشتراكية الأخرى جميع الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل التحرر الوطني . واننا عندما نقدم هذه المساندة لا نسعى الى تحقيق أهداف أنانية كما يفعل ذلك اعداؤنا ، وانما نقدم بذلك انطلاقا من اقتناعنا وبشعورنا بالواجب الوطني ونؤيد التضامن الدولي من أجل البشرية والديمقراطية والتقدم ” .

وختاما ، أود أن أعرب عن أمني بمناسبة استئناف دورة الجمعية العامة ، من أن المنظمة التي حاولت أن تساعد الشعوب للتحرر من نير الاستعمار سوف تقدم مساندة لها من أجل تحقيق مطالب شعب ناميبيا في تقرير مصيره واستقلاله الوطني .

السيد محمد جاسم سمحان (الامارات العربية المتحدة) : ان تاريخ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة ناميبيا هي سلسلة من الجهود المتفانية لاعضاء المجتمع الدولي من أجل وضع حد للاحتلال غير الشرعي لحكومة جنوب افريقيا لهذا الاقليم ، ولوضع حد لعمليات القمع القاسية والوحشية وغير الانسانية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا . ان هناك مشاعر متناقضة بدأ التعبير عنها في وجدان المجتمع الدولي ألا وهي مشاعر الأمل ومشاعر خيبة الرجاء . الأمل الذي ينبثق من احتمال وجود طفرة غير عادية في ناميبيا تسمح باقامة دولة مستقلة على أساس انتخابات حقيقية وحررة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، وأما مشاعر خيبة الأمل فمصدرها أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه ، بل ان السياسة المنهجية لحكومة جنوب افريقيا قد غيرت من هذا الهدف وأضعفته نظرا لرفضها قبول خطة للتسوية لا تكون هادئة الصانعة لها .

في بداية عام ١٩٧٨ كان هناك احتمال أن تصبح ناميبيا دولة مستقلة نظرا لتأييد الأغلبية الساحقة من دول العالم ، وقد أيدت بلادى ذلك بصورة دائمة ومستمرة . لقد كانت الأهداف واضحة جلية وهي : ضرورة الانسحاب للوجود الادارى والعسكرى لحكومة جنوب افريقيا ، ووقف كافة الأعمال العسكرية ، واجراء انتخابات حررة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وعودة المنفيين بحيث يمكنهم المشاركة في الحملة الانتخابية بصورة كاملة وفعالة ، وها نحن في منتصف عام ١٩٧٩ ولا زالت حكومة جنوب افريقيا العنصرية مستمرة في تعنتها وعدم انعانها لارادة المجتمع الدولي .

اننا نعتقد ان الوقت حان لوضع حد لجميع المناورات السياسية التي تسلكها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تعكس بشكل بارز عدم مبالاتها بقرارات الامم المتحدة . وفي هذا الاطار فانه من الالهمية بمكان ان يمنح المجتمع الدولي تأييده المطلق معنويا وماديا وسياسيا لمنظمة سوابو ، التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . أما فيما يتعلق برفض حكومة جنوب افريقيا تطبيق قرارات الامم المتحدة فانه من الضروري أن تتخذ الاجراءات السريعة والفعالة من أجل منع حكومة جنوب افريقيا من فرض ما يسمى بالحل الداخلي ، واجبارها على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وذلك باعلامها بشكل قاطع لا يشوبه أى لبس أو ابهام بأنه ستطبق عليها العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق في حالة عدم انصياعها للارادة الدولية . اننا ندين النظام العنصرى في جنوب افريقيا لاجرائه الانتخابات من جانب واحد ، وبالتالي فان هذه الانتخابات تعد باطلة شرعا وقانونا ، كما ندين هذا النظام لاعمال القمع والاعتقال والاضطهاد التي ينتهجها ضد قادة سوابو . ونحن نضم صوتنا الى أصوات دول العالم الاخرى في المطالبة بالافراج عنهم فورا وان تمثل حكومة جنوب افريقيا دون قيد أو شرط لقرارات مجلس الامن . ان عدم امثال حكومة جنوب افريقيا لتلك القرارات انما يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، الامر الذى يتطلب ضرورة اتخاذ الاجراءات التي نص عليها الميثاق وخاصة في الفصل السابع منه .

ان الفشل في حل تلك المشكلة التي تعتبر محورا خطيرا للنزاع في افريقيا ، سوف يؤدي لا محالة الى خلق مناطق جديدة للصدام والتنافس والمواجهة بين المصالح الاجنبية .

ان موقف دولة الامارات العربية المتحدة بشأن هذه القضية يتلخص في التالي :

- ١ - ان الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يقوم على وضع حد لاحتلال حكومة جنوب افريقيا غير الشرعي ، وانسحاب قواتها المسلحة ، وممارسة ناميبيا لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة وغير مقيدة في ظل ناميبيا موحدة .
- ٢ - اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في ناميبيا بأسرها ككيان سياسي واحد بما في ذلك خليج والفيش ، وفقا لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) .
- ٣ - ان منظمة سوابو هي الممثل الوحيد لشعب ناميبيا ، وسوف نؤيد كل حل مقبول من شعب ناميبيا وممثلها منظمة سوابو التي لا يمكن التوصل الى قرارات بشأن مصير ناميبيا دون مشاركتها .

٤ - ان الام المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى أن ينال الاقليم حق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين ، واننا ندين جميع الانتخابات التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا لانها غير شرعية .

انني في ختام بياني هذا أريد أن أشيد بالجهود التي يقوم بها مجلس الام المتحدة لنا ميبيا والسكرتير العام للام المتحدة ، لايجاد حل لهذه القضية المهمة ومرة أخرى أريد أن أؤكد موقف دولة الامارات العربية المتحدة شعبا وحكومة بأننا سوف نواصل تقديم المساعدات المادية والمعنوية لشعب ناميبيا ومثله الشرعي سوابو الى ان يتحقق له النصر في نضاله ويأخذ مكانه في المحفل الدولي كدولة حرة مستقلة .

السيد فيريت (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد هايتي يسمده أن يراكم مرة أخرى في رئاسة الجمعية العامة عند تناول قضية ناميبيا . اننا نعتقد انه على أساس خبرتكم الواسعة في الأمور الدولية ، فان مداولاتنا سوف تؤدي الى نتائج ايجابية . نحن هنا - مرة أخرى - لنبحث قضية ناميبيا التي تمثل اليوم احدى المشاكل الحيوية والجوهرية التي تواجه الام المتحدة والمجتمع الدولي .

ليست هناك حاجة للتذكير الآن بالمفاوضات العديدة التي جرت بين جنوب افريقيا والام المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمي لقضية ناميبيا . نحن جميعا نعترف انه رغم القرارات التي اتخذها مجلس الام وتقريبا عدم الرضا الاجماعي للمجتمع الدولي فان جنوب افريقيا تستمر في ادراتها غير الشرعية لاقليم ناميبيا . وعلى هذا الاساس فان وفد بلادي ، وموقفه معروف للجميع ، يطالب بانسحاب جنوب افريقيا من هذا الاقليم الذي احتلته في ١٩٦٦ . وهذا لاننا نعتقد اننا اذا ما أعطيناها أي دور في عملية التوصل الى حل لمسألة ناميبيا ، فان هذا يعتبر بمثابة اعتراف منا بحقها أو اغفاء الشرعية على وجودها في ناميبيا ، ذلك الوجود الذي اعتبر باطلا ، على أساس القرار الصادر من محكمة العدل الدولية ، بالاضافة الى قرارات الام المتحدة . لقد كنا دائما نعتقد انه بسبب الثقة السيئة التي كشفت عنها عند اقامة وتشكيل حكومة

تابعة وعميلة ، فان جنوب افريقيا تحاول استغلال المفاوضات لوضع العراقيل لاضعاف موقف سوابو داخل وخارج الاقليم . وبالتالي لتدعيم موقفها الخاص . ان جنوب افريقيا تعتقد انه عن طريق تلكؤها المستمر ، سوف تتمكن من اضعاف يقظة المجتمع الدولي الذي يعتبر خطة البلدان الغربية الخمس ، خطة قابلة للتوصل الى حل بشأن الاقليم .

لقد بنينا آمالا كبرى على هذه الخطة . ويبدو ان فجرا جديدا ظهر للشعب الناميبي . ولكن سرعان ما اختفى ذلك الأمل على أثر جميع المجهودات التي بذلها الأمين العام وممثلو الدول الغربية الخمس وغيرهم ، حيث قررت جنوب افريقيا أن تتحدى الجميع بما في ذلك الأمم المتحدة بأسرها ، وأن تنتهك قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ، ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ . وفي ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ وبينما كانت تجرى هذه المحادثات قامت جنوب افريقيا بالهجوم على قواعد سوابو في انغولا ، وقد كان ذلك - وفقا لما ذكره رئيس وزراء جنوب افريقيا - جوابا على الوضع الجديد الذى قام منذ نشر تقرير الأمين العام . فما الذى ذكره هذا التقرير ؟ في الحقيقة انه لم يتعارض مع القرارات التي أشرت اليها .

لكن وفقا لجنوب افريقيا ان القوات المسلحة لسوابو التي كانت موجودة في ناميبيا في ذلك الوقت لم تكن متمركزة في المواقع الناميبية المختلفة التي حددتها الممثل الخاص المعين بعد المشاورات اللازمة . ولقد بين هذا الهجوم المفاجئ ضد قواعد سوابو في انغولا مرة اخرى رفض جنوب افريقيا وعدم رغبتها في التعاون واصرارها على الاستمرار في هذه السياسة مهما كلفها الأمر والاحتفاظ بتحكمها في هذا الاقليم ، ورفض حق شعبه في التحرر والمساواة والعدالة . تمشيا مع المفاهيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك ميثاق حقوق الانسان .

ان ابطال سوابو بقولهم " لا " لنظام الفصل العنصرى كانوا يقتلون في انغولا بمدافع الجهاز الحربى القوى لحكومة جنوب افريقيا . ويجب ان نتذكر ان جنوب افريقيا على الرغم من رفضها قبول قرار مجلس الأمن الذى يشكل اطار عمل لتسوية مشكلة ناميبيا ، فانها قد قررت اجراء انتخابات مزيفة كان هدفها استبعاد سوابو عن ادارة شؤون البلاد ، رغما عن ان اعضا سوابو هم الممثلون الشرعيون للشعب الناميبي .

لقد رفضت جنوب افريقيا ان تقبل الهزيمة بالرغم من ارغماها على الاعتراف بان هذه الانتخابات كانت عديمة المفزى ورغم ضغط الدول الغربية الخمس والأمم المتحدة . واستمرت في العدوان على انغولا وقامت بذبح اللاجئين في ناميبيا ، وكما تقوم باعتقال وسجن ٩٠ من اعضا سوابو في ناميبيا . والحقيقة ان ما يسمى بالمفاوضات والتي قامت بالاعلان الواسع عنها البلدان الضربية التي تتخذ موقفا مرنا ازا جنوب افريقيا لم ينتج عنه الا اضعاف مركز سوابو التي فقدت بذلك الارض التي تقف عليها ،

وادت الى تدعيم أكبر لنظام جنوب افريقيا من خلال تشكيل ما يطلق عليه الجمعية التأسيسية لوند هوك التي منحها ادارة جنوب افريقيا غير القانونية في ناميبيا سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة في ايار / مايو من هذا العام . ولا شك ان هذه الحقيقة الجديدة من بين البراهين الاخرى التي تثبت سوء نية جنوب افريقيا ورفضها قبول اجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت رقابة واشراف الامم المتحدة ، انما تعتبر صفحة اخرى لعمل منظمتنا التي تجد نفسها عاجزة امام هذا الوضع ، بينما كان يبذل الحل قاب قوسين او ادنى من الاجماع العام .

وباختصار ان الوضع في ناميبيا يشابه الوضع في جنوب روديسيا حيث يقوم ايان سميث باجراء انتخابات غير شرعية بالتعاون مع عملاء من القبائل الخاضعة له ، ويمثلون عناصر غير رئيسية في الكيان الزمبابوي . وهم يدوسون بالاقدم الحقوق الحيوية للاغلبية السوداء ، وهكذا قام ايان سميث بتهكم لا مثيل له باتخاذ السيمفونية التاسعة للمبقرى بتهوفن في مقطعها الذي يعكس الفرح ، بأخذ هذه القطعة الابدية التي تدعو الى الحب والسلم وحولها الى نشيد وطني لشعب مستعبد . وسيستمر فورستر وايان سميث - هذان الساحران اللذان خلقا الجحيم الذي يعيش فيه السود في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية - في التهكم على المجتمع الدولي ما لم ترغمهما قوات مختلفة ونشطة ومتأسقة على الانصياع لقواعد القانون والعدالة . هذا هو العمل الذي نطالب به شعوب العالم وبوجه خاص ، الاجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة .

اننا مدركون ان هذا العمل لن يكون من السهل انجازه . ان بعض القوى التي من بين اهدافها الاساسية بلاشك العمل على احباط امل شعوب جنوب افريقيا بعد سنين عديدة من النضال الحاد والتضحيات الكبرى ، وترفض حقها في التحرر الحقيقي وترغب في تركيز قواها الحقيقية في ايدى اقلية عنصرية ومجرمة تبدي تحمسا للقيام بذلك .

ان كل هذه التعقيدات لا تجعل الامور اكثر سهولة لان جنوب افريقيا تتحدى الاسرة الدولية وتعلن من خلال رئيس وزرائها بوتوا - طبقا لما ورد في تقرير مؤرخ في ١٤ ايار / مايو نشر في مجلة " نيويورك تايمز " - انه يفضل مخاطر عقوبات اقتصادية دولية على ان يقبل اقتراح البلدان الغربية الخمسة باقامة سلم في روديسيا وفي جنوب غرب افريقيا .

وفي هذه المرحلة ، ان وفد هايتي ليأمل انه في هذه الجمعية التي تعقد بها الآن ، وفي اجتماع مجلس الأمن الذى لا شك سوف يتبع ذلك ، سيتم في الوقت المناسب تناول موضوع تجدى جنوب افريقيا للمجتمع الدولي . وان لم يحدث ذلك فان الأمم المتحدة تتعرض الى فقدان مسببات وجودها ، كما سيمثل ميثاقها في هذه الحالة ورقة بيضاء ، سوف تلقىها الدول العظمى القسوية المتعجرفة في سلة المهملات .

لاشك ان الأمم المتحدة لديها من الموارد ما يسمح لها بقبول هذا التحدى فنحن نرفض الاعتقاد بان جنوب افريقيا بالرغم من قوتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة تستطيع ان تتصدى لمنظمة مثل الامم المتحدة . وعلى اساس هذا الاعتقاد الراسخ تطالب الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بتدعيم مساعداتها المادية والاقتصادية والعسكرية لمنظمة سوابو حتى تتمكن من تدعيم نضالها من اجل تحرير ناميبيا . ونحن نؤكد مرة اخرى حق شعب ناميبيا في التحرر والاستقلال ، وتدعو الامم المتحدة ان تضطلع بمسؤوليتها المباشرة في اقليم ناميبيا .

اننا نؤكد من جديد سيادة الشعب الناميبى على جميع اراضي ناميبيا بما في ذلك خليج والنيس ، كما تطالب ايضا بسحب جميع قوات جنوب افريقيا من اراضي ذلك البلد . كما تطالب بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين اعضاء سوابو الذى قامت الادارة غير القانونية التابعة لجنوب افريقيا بسجنهم كما نؤكد على ان حكومة هايتي التي يرأسها صاحب السعادة جون كلود دو فالويه رئيس للجمهورية لمدى الحياة واعترافاتها بمسؤولياتها وتضامنها مع الشعوب المناضلة من اجل التحرر وضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى والسيطرة الاجنبية سوف تستمر في منح تأييدها التام للشعب الشجاع في ناميبيا الذى تقوده حركة سوابو بصفته الممثل الحقيقي المعترف به .

وأخيرا فانها تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن تشارك في الجهود الحثيثة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، باعتباره السلطة الادارية الشرعية الوحيدة بالنسبة لاقليم ناميبيا ، وأن تؤيد الأعمال الوطنية لشعب ناميبيا وممثله الحقيقي سوابو، حتى يتم استعادة الحقوق المشروعة لذلك الشعب في الحرية وفي تحقيق تطوره الحرفي كافة المجالات وفي تحقيق تطوره الاجتماعي والاقتصادى ، حتى يعود السلام أخيرا في ناميبيا متحدة، مستقلة وذات سيادة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بهذا نكون قد استمعنا الى المتحدث الأخير في قائمة المتحدثين لبعث ظهر اليوم . والآن أعطي الكلمة لهؤلاء المندوبين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .

السيد قام دونغ (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : شكرا سيدى الرئيس على اعطائي الكلمة ممارسة لحق الرد على مندوب الصين الذى استغل هذا المنبر للافتراء على بلدى واثارة الصعوبات لى نذكر مسألة ناميبيا .

وسن المعروف أن الحكام الرجعيين في بكين قد أرسلوا أكثر من مليوني من الجنود لانتهاك بلادى وهذا الجيش من المعتدين قد ارتكب جرائم وحشية ضد بلادى . ان المعتدين الصينيين قد ارتكبوا عمليات اجرامية ضد النساء والأطفال والمسنين وقاموا بتدمير غالبية القرى والمؤسسات الاقتصادية ، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومدارس الأطفال . ان جرائم الاعتداء ضد البشرية التي يرتكبها حكام الصين قد لقيت ادانة جميع المجتمع الدولي .

ان الحكام الرجعيين في بكين هم الذين قاموا بحروب الابادة وقاموا بارسال الآلاف من الخبراء لجعل نظام بول بوت العميل ينفذ سياساتهم في جنوب شرقي آسيا ، وهم الذين قاموا بتصدير الثورة الثقافية الى كمبوتشيا وجعل كمبوتشيا ولاية تابعة للصين . وهم الذين قاموا عن طريق عصابة بول بوت وانغ سارى بشن حرب عدوانية على الحدود الجنوبية الشرقية .

ان شعب كمبوتشيا قام تحت قيادة الجبهة الوطنية بالتمرد على نظام بول بوت واقامة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وقد قام بممارسة سلطاته فوق جميع أراضي كمبوتشيا وبتمثيل شعب

كمبوتشيا . ان الحكام الصينيين ما زالوا يرسلون الأسلحة والذخيرة لمساعدة نظام بول بوت ولمواجهة شعب كمبوتشيا الذي عانى من الحكام الصينيين طوال أربعة أعوام .
ان الحكام الرجعيين في بكين هم الذين قاموا ، بعد فشل أغراضهم التوسعية ، بحشد قواتهم على الحدود وتهديد بلادي .
وانطلاقا من هذه الحقائق فان وفد بلادي يحرص على رفض كل افتراءات الصينيين ضد بلادي .

السيد خارلاموف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
بعد كلمة مندوب الصين ومحاولته تشويه الأحداث الثورية في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا فان وفد الاتحاد السوفياتي يود هنا في الدورة الستائفة للجمعية العامة أن يدلي بالبيان التالي .
ان الوفد السوفياتي عارض وما يزال يعارض بصفة قاطعة حضور الشخص الذي يدعو نفسه بأنه ممثل كمبوتشيا الديمقراطية ولكنه لا يمثل في الواقع لا كمبوتشيا ولا أى شخص آخر سوى بكين .
كما أن الوفد يعارض في اعطائه الكلمة . لقد انقضت حوالي خمسة شهور منذ أن قضى شعب كمبوتشيا ، بقيادة جبهة التحرير الوطني الموحدة لكمبوتشيا ، على النظام الاجرامي لزمره بول بوت واينغ سارى العميلة التي نفذت ، بتعليمات صادرة اليها من أسياها في بكين ، سياسة الابادة الشاملة لسكان البلاد وقامت بهجمات عدوانية على الدول المجاورة ، والآن وعندما منيت بالهزيمة مخطط بكين لتحويل كمبوتشيا الى أداة لتحقيق أهداف الهيمنة التوسعية للقوى العظمى في جنوب شرقي آسيا فان ممثلي الصين هنا في الأمم المتحدة يحاولون عرض مسرحية هزلية بمساعدة عملائهم ويحاولون أن يعرضوا علينا ممثلين لشعب كمبوتشيا هؤلاء السفاحين الذين طردوا بصفة نهائية من أراضي كمبوتشيا ولجأوا الى بكين . ان وجود أمثال هؤلاء الأشخاص في الأمم المتحدة لا يمكن الا أن يقوض المركز الأدبي للمنظمة الدولية ويؤدي الى خلق موقف غير عادى لا يمكن السكوت عليه مما يثير سخط العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ومن المعروف أنه بتشكيل جمهورية كمبوتشيا الشعبية فان كل سلطات البلاد قد انتقلت بالكامل الى المجلس الشعبي الثورى وهو الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا . ان شعب كمبوتشيا ،

الذى عانى من تلك الايام العصيبة ، بل أقول من أكثر الأيام معاناة ، أيام ماو للابادة الجماعية ،
قد أصبح أخيرا سيد بلده وشكل حكومة وطنية تخدم مصلحته وتوجه تنمية بلاده نحو الاستقلال
والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وخلال الفترة القصيرة لهذه الحكومة الجديدة في كمبوتشيا فإن
أجهزة للحكم المحلي قد شكلت في كل المقاطعات . وعن طريق جهود الكمبوتشيين وبمساعدة الدول
الصديقة فإن آثار سيطرة المستشارين الصينيين وعملائهم السفاحين يتم ازالتها من البلاد . كما يجرى
اعادة تأسيس الصناعة والتجارة وخدمات النقل والتعليم والصحة . ان الثقافة تولد من جديد وان حياة
جديدة تظهر للوجود .

كما ان هناك اعترافا متزايدا بالسياسة الخارجية التي أعلنها المجلس الشعبي الثورى ،
وهي سياسة تقوم على السلام والصداقة وعدم الانحياز وعزم كمبوتشيا الجديدة على الاسهام الفعال
في تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون في جنوب شرقي آسيا وفي تعزيز السلام العالمي .
ومن الواضح الجلي ان المجلس الشعبي الثورى للجمهورية الشعبية لكمبوتشيا هو الحكومة
الشرعية الوحيدة لشعب كمبوتشيا ولا يمكن الا لمثلها أن يتحدثوا نيابة عن كمبوتشيا وشعبها .
وهذا ينطبق بصفة خاصة على الدورة المستأنفة للجمعية العامة التي تنظر الآن مسألة ناميبيا .
وكما تم التأكيد عليه مرارا وتكرارا في البيانات الرسمية لقادة الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا
وبصفة خاصة في رسالة وزير خارجية الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩ (الموجهة
الى رئيس الجمعية العامة والأمين العام الصادرة في الوثيقة A/33/566 بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٧٩)
لا يحق لأحد ، من غير الاشخاص الذين يعينهم المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا ، ان يتحدث
أو يتصرف نيابة عن كمبوتشيا في محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

ان حقيقة أننا حتى الآن نرى في بعض أجهزة الأمم المتحدة ، ومن بينها هذه الدورة للجمعية العامة ، ما يسمون بممثلي كموتشيا الديمقراطية وهم في الواقع لا يمثلون أحدا لا يمكن أن تعتبر الا انتهاكا صارخا لحقوق شعب كموتشيا في السيادة .

وفيما يتعلق بمحاولات مندوب الصين قلب الحقائق المعروفة لدى الجميع بالنسبة للأحداث الأخيرة في جنوب شرقي آسيا ، فان هذه المحاولات لا يمكن أن تخدع أحدا .

ان الجميع يعرف أن قضية السلام في جنوب شرقي آسيا قد تعرضت لضربة شديدة بعد اعتداء حكام الصين على فييت نام . ان هذا الاعتداء الذي ليس له مثيل من قبل قد أثبت لجميع حسني النية أن أهداف الصين العدوانية مازالت مستمرة وأن سياسة الحكام الحاليين في الصين مازالت تتميز بالعسكرة والتدخل في شؤون الشعوب الأخرى .

ان مندوب الصين في محافل دولية أخرى يحاول أن يدعي بتسكك السلم ولكن يكفيننا الرجوع الى وثائق الأمم المتحدة الخاصة بتقصي الحقائق في الجرائم التي ارتكبتها الصين في فييت نام لكي نرى الوجه الحقيقي لهؤلاء الذين يدعون تمسكهم بالسلم .

ان المعتدين الصينيين كما ورد في هذه الوثائق قد قاموا بحرب إبادة للسكان وكان ضحايا هذه الحرب من النساء والأطفال .

ان المحتلين قد تجاوزوا في جرائمهم النازية والفاشية . وفي فييت نام قاموا بتكرار الجرائم البشعة التي ارتكبت في كموتشيا من جانب عملاء بول بوت وبكين . وهناك شهود عيان للجرائم التي ارتكبت في بعض قرى كموتشيا بعد أربعة أيام من اعلان حكام الصين انسحابهم من فييت نام . ان الجنود الصينيين في يوم واحد قاموا باغتيال ٣٤ شخصا بعد أن أعلنوا أن قواتهم قد انسحبت من فييت نام .

ويتضمن البيان حقائق عن الجرائم التي ارتكبتها الجنود في اربع مدن في مناطق الاحتلال . وهناك ثلاثمائة وخمسون ألف شخص كانوا ضحية هذا الاعتداء تركوا دون مأوى . كما دمروا أكثر من ٣٢٠ مجتمعا محليا في منطقة الاحتلال المؤقت وسبعمائة وخمسة وثلاثين مدرسة . ولم يبق من ٤٣٠ مستشفى سوى فقط ، كما قاموا بتدمير المباني وممتلكات الأفراد والمراكز الزراعية وقتلوا أو نقلوا ٤٠٠ رأس من الماشية .

هذه هي نتيجة الاعتداءات الصينية في فييت نام . وكما نعرف ، فان الحكام الصينيين قد اضطروا الى التراجع . ولكنهم بعد أن قبلوا مبدأ المفاوضات ، فانهم يحاولون عرقلة هذه المفاوضات ويقومون بالأعمال العسكرية الاستفزازية التي تصل الى التهديد الصريح والواضح بالاعتداء على فييت نام .

من الذي كلف الصين بالاعتداء على فييت نام ومعاوية فييت نام ؟ ولماذا تحاول الصين معاوية فييت نام وتهديدها ؟ انها دولة معتدية لا تعرف الحدود في سياسة الهيمنة التي تنتهجها . ان المناورات الراهنة التي يقوم بها حكام الصين لا يمكن أن تخدع الذين يشتركون في هذه الدورة ازاء النوايا الحقيقية لحكام الصين ولا يمكن تهرتهم من تهديد السلم العام ووقوفهم ضد كفاح الشعوب من أجل التحرر .

ان أى بيان لا يمكن أن يخفي الطبيعة العسكرية للحكام الصينيين الذين يهدون السلم والأمن ليس فقط في جنوب شرقي آسيا وانما في العالم أجمع وبالنسبة لجميع الشعوب . انهم لا يتورعون عن تهريب مثل هذه السياسة كما فعل هنا مندوب الصين .

السيد هولنيسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان مندوب جمهورية

الصين الشعبية في بيانته قد تحدث أكثر من مرة عن وفد بلادي وبهذه الطريقة التي لا يمكن أن ندعها تمر . لكن كما حدث بالنسبة للوفود الأخرى التي تدلي ببياناتها البناءة ، فاننا نرجو أن نقدم اسهاما بناءا أيضا في أعمال هذه الدورة الراهنة للجمعية العامة المخصصة لمسألة ناميبيا . وسوف أكتفي بملاحظات موجزة هي كما يلي :

ان وفد بلادي يرفض رفضا قاطعا الهجمات التي وجهت ضده والتأويل الذي أعطى لسلكنا والذي حاول مندوب الصين أن يقدمه . وبخلاف الصين ، فان تشيكوسلوفاكيا قامت وما زالت تقوم بصورة منتظمة بمساندة نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو الممثل الشرعي الوحيد له من أجل الحرية . ومن ثم ، فلا داعي الى محاولة تقويض هذه الدورة . ان الهجمات التي يشنها الوفد الصيني لا تدهشنا ، فهي ترجع بما لا يدع مجالا للشك ، الى أن سياسة التوسع التي تنتهجها الصين قد منيت بهزيمة هذا العام ، في كموتشيا ثم في فييت نام .

وان بلادي مع الدول الاشتراكية الأخرى تستنكر كما استنكرت دائما محاولة الصين الاستيلاء

على جنوب شرقي آسيا .

السيد شونان (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان وفد الصين لم يكن ينوى أن يطلب الكلمة مرة أخرى . ولكن ، نظرا الى أن الاتحاد السوفياتي أثار قضية تمثيل كمبوتشيا ، في إطار قضية ناميبيا ، وتحدث عن الصين بطريقة غير لائقة ، مستغلا حقه في الرد ، فاننا مضطرون الى أن نصدر بيانا كي نفحصهم .

ان كل انسان يعرف بوضوح أن الممارسات السيئة للاتحاد السوفياتي الآن قد أماطت اللثام عن حبه للسيطرة . ولكي يخفي ممثلا الاتحاد السوفياتي وفييت نام ممارساتهما لم يتورعا عن النيل من الصين ، واستغلا دفاع الصين عن نفسها . لكن محاولتهما سوف تبوء بالفشل .

ان شعب الصين وحكومته يقدران دائما وأبدا الصداقة التقليدية بين شعبي الصين وفييت نام وقد أسهما على نحو ايجابي في تحقيق هذه الغاية . ومن المعروف للعالم بأسره أن الشعب الصيني يضحى دائما كي يساعد الشعب الفيتنامي في نضاله من أجل التحرر وبناء وطنه . وقد تدهورت العلاقات - في الآونة الأخيرة - بين الصين وفييت نام بسبب السياسة المعادية للصين التي تنتهجها السلطات الفيتنامية على نحو متزايد بمساندة السوفيات . لقد اعتدوا عسكريا على كمبوتشيا سعيا وراء السيطرة الإقليمية . ان الاتحاد السوفياتي والسلطات الفيتنامية ينظرون الى الصين باعتبارها شوكة في جنوبهم ، وذلك لأن الصين تتفاح عن العدالة وتعادي السلطات الفيتنامية التي تريد أن تمارس السيطرة .

وقد اضطرت الصين الى الرد دفاعا عن النفس بعد أن تعرضت لهجمات متكررة على الحدود من قبل فييت نام وضحت بالأرواح والممتلكات . لقد حذرت ، ولكن تحذيراتها لقيت آذانا صماء . لقد وصلت الشعوب المحبة للسلام الى النتائج الصحيحة والمنطقية . وقد دأبت الصين دائما على بذل الجهد لمناصرة هذه القضية ، وعرضت التفاوض . لكن الجانب الفيتنامي وضع المعوقات في طريق التفاوض .

ومنذ وقت ليس ببعيد عرضت الصين ان تتفاوض على أساس نقاط ثمانية ، من أجل تحسسين العلاقات بين الصين وفييت نام . وهذا يدل على رغبة الصين الصادقة في حل المشكلة . ومع ذلك ، فان السلطات الفيتنامية لم تستجب الى ذلك على نحو ايجابي ، وانما كثفت من عدوانها بمساندة الاتحاد السوفياتي واستمرت في استفزازاتها العسكرية على الحدود الصينية الفيتنامية . وهذا يكشف عن النفاق والزعم بالرغبة في حل الخلافات .

ان سبب ما يحدث في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا هو استمرار فييت نام في التوسع وفرض السيطرة بتحريض من الاتحاد السوفياتي . ان فييت نام لا بد أن تستند الى تأييد الاتحاد السوفياتي كي تخلق ما يسمى باتحاد الهند الصينية وجنوب آسيا . ان الاتحاد السوفياتي يريد أن تكون فييت نام قاعدة استراتيجية له جزء من مخططة الدولي . وهو يريد أن يفرض سيطرته من المحيط الهادى الى المحيط الهندى . وبهذا فانه يربط بين قواعده الاستراتيجية في هذين المحيطين . وقد حدث مؤخرا أن دخل الاسطول الحربي للاتحاد السوفياتي مناطق في جنوب شرقي آسيا بطريقة سافرة مستغلا القواعد العسكرية التي كفلتها له فييت نام . ان هذا تطور خطير في الواقع .

فاذا لم تكن السلطات الفيتنامية تنوى فرض سيطرة في المنطقة — وهو ما تردده دائما — فيجب عليها ان أن تعبر باخلاص في هذا المحفل عن استعدادها للانسحاب الفوري لجميع قواتها المسلحة من كمبوتشيا وجيرانها ، وأن تعلن عن رفضها توفير القواعد العسكرية للامبريالية السوفياتية . ان صحبتي السيطرة الكبار والصفار ، فييت نام والاتحاد السوفياتي ، تمارسان سلطانهما في الخفاء ، وهما تقومان بالتوسع العسكري في جنوب شرقي آسيا وفي منطقة المحيط الهادى ، الأمر الذى يعرض البلدان الواقعة هناك للخطر .

ان هذا لا يرضي جميع شعوب العالم التي تناصر العدالة والسلم . اننا على يقين من أن جميع الشعوب التي تتعرض للتهديدات والسيطرة والتوسع من قبل الاتحاد السوفياتي وعملائه ، سوف تتحد وتحارب معا لكي تحبط العدوان والتوسع من قبل الكبار والصفار ، ولتحقق النصر الكامل دفاعا عن الاستقلال الوطني والسلم والأمن الدوليين .

وأخيرا ، لا يسعني الا أن أعبر عن أسفي الشديد للدور المخزى الذى مارسته تشيكوسلوفاكيا خلال اجتماعات اليوم . واني أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا كي أعبر عن تعاطفنا الشديد مع شعب تشيكوسلوفاكيا البطل في محنته الحالية .

السيد شان يوران (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان التوسعيين في

الاتحاد السوفياتي وفييت نام أثبتوا عنجهيتهم ، وقد افترؤا مرة أخرى على الآخرين . ان كمبوتشيا الديمقراطية ترفض هذه المهجمات التي تستهدف اخفاء التوسع والتدمير اللذين يتعرض لهما شعب كمبوتشيا كل يوم .

كذلك يود وفدى أن يوضح هنا نقطتين : أولاً ، ان التوسعيين الفيتناميين والسادة
السوفيات قد فشلوا في محاولتهم الاجرامية للاستيلاء على كمبوتشيا . وقد اعتدوا على كمبوتشيا
الديمقراطية وعلى أمة كمبوتشيا وشعبها . وقد شرعوا الآن في ارتكاب القتل الجماعي والتدمير والسلب
والنهب في كل مكان استطاعوا أن يتغلغلوا فيه . لقد ارتكبوا جرائم ابادة الجنس البشرى ، الأمر
الذى يذكرنا بالنازى في عهد هتلر . وهم يحاولون طمس الهوية الوطنية لكمبوتشيا . ورغم هذه
الجرائم فقد باءوا بالفشل ، وفشلوا في الاستيلاء على كمبوتشيا بأسرها ، وفشلوا في كسر نضال
ومقاومة كمبوتشيا وشعبها . بل على العكس من ذلك فانهم محاصرون الآن في البلاد بفضل حرب شعب
كمبوتشيا وقيادة حكومة كمبوتشيا الديمقراطية .

لقد جن جنونهم بسبب هذه الهزائم ، وهم الآن يستفزون تايلند وغيرها من بلدان جنوب شرقي آسيا ، ويحاولون انتحال الأعدار لممارسة حرب التوسع في جنوب شرقي آسيا بأسـره . ونظرا لفشلهم الذريع في الناحية العسكرية ، فانهم يسعون الآن بجنون الى تضليل الرأى العام العالمي ، ويحاولون اضافة الشرعية على عدوانهم ضد كمبوتشيا . ويحاولون مساندة الحكم العميل في بنوم بنه الذى لا حق له في كمبوتشيا . كذلك حاولوا اجبار الأمم المتحدة ، والشعوب المحبة للسلم والعدالة أن يساندوا ذلك الحكم العميل الخاضع للتوسع السوفياتي والفيتنامي .

لقد أماطوا اللثام عن أنفسهم ، ان وضع أنهم أشد أعداء السلم ، وأنهم أعظم دعاة للحرب ، وأنهم أخطر الأعداء ، الذين يجب على العالم والانسانية بأسرها أن تتخذ من الاجراءات العاجلة ما يحول دون استمرار جرائمهم .

ثانيا ، ان عصابة دوان فان فان دونغ وسادتهم السوفيات يجعلان شعب فييت نام يتضور جوعا وهما . ويموت في الخط الأول من حربهم العدوانية ضد كمبوتشيا . ان هذه العصابة مازالت تستغل الشعب الفيتنامي ، وان المعونة التي تأتي من الخارج انما تستغل لا لتحسين الاحوال المعيشية للشعب الفيتنامي ولكن لخدمة أغراضهم التوسعية وحربهم العدوانية ضد كمبوتشيا وضد بلدان جنوب شرقي آسيا ، لم يكفهم انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفيتنامي الذى مات منه الكثيرون جوعا ، ويفر عشرات الالاف منهم كل يوم . ان عصابة دوان فان فان دونغ وسادتها السوفيات يحاولان تكثيف هذا العدوان ضد كمبوتشيا الديمقراطية ويسعيان الى التوسع في جرائمهما البربرية في جنوب شرقي آسيا بأسره .

ومن أجل هذا ، نكرر مرة أخرى اننا نناشد كافة المنظمات الدولية وجميع البلدان المحبة للسلم أن تقدم كل العون لفيت نام ، بجميع انواعه . لكن دونغ وعصابته يستغلان العون لكي يكثفا عدوانهما ويستمررا في حرب العدوان في جنوب شرقي آسيا . وليس من شك في أن توقف العون سيجبر السلطات الفيتنامية والسوفيات على وضع حد لجرائمهم لكي يبدأ عهد من السلام في جنوب شرقي آسيا ، مما يحفظ السلم العالمي .

واخيرا فاننا نطالب بانسحاب ١٥ ألفا من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا فورا . وعلى فييتنام ان تحترم سيادة كمبوتشيا الديمقراطية ، وأن تضع حدا لذلك التهديد للسلم في جنوب

(السيد شان يوران ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

شرقي آسيا ، والمحيط الهندي . وأخيرا ، فان دعاة التوسع السوفيات يتعين عليهم أن يكفوا عن لعب هذا الدور لتضليل الرأي العام العالمي واخفاء حرب العدوان في كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد سوكالسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد تحدث ممثل تشيكوسلوفاكيا بعد ظهر اليوم في نقطة نظامية نيابة عن عدد من الوفود فيما يتعلق بأمر ما كان يجب أن يثور في هذه الجمعية . كذلك تحدث نيابة عن وفد بولندا .

وردا على بيانه ، فان ممثل الصين تجاسر وقال ان البيان يستهدف خلق المتاعب وتعويق مداوات هذه الدورة . ان وفدي لا يدهشه أن يحاول وفد الصين اعادة كتابة تاريخ الأمم من جديد . وبعد كل شيء ، فان محاولات كهذه هي أفضل تلخيص للعدوان الحالي ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية . ولكن مما يدهشنا مع ذلك أن ممثل الصين يحاول أيضا اعادة كتابة تاريخ شعبه ان لم نكن نعرفا قبل أن يتحدث أن المطالبات بالتمثيل الشرعي ، وهي التي نافحت عنها الدول الاشتراكية منذ سنين عديدة من أجل تمثيل الصين في الأمم المتحدة ، لم نكن نعلم أن مثل هذه المطالب الشرعية سيسميها وفد الصين بأنها تعويق واثارة للمتاعب عن عمد لأعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهناك حقيقة واحدة بشأن تمثيل كمبوتشيا لدى الأمم المتحدة ، فالمادة ٤ من الميثاق تنص على أن عضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام الدول المحبة للسلام القادرة والقابلة للنهوض بالأعباء التي نص عليها الميثاق . ان المبعوث الخاص لبول بوت لا هو دولة ولا هو محب للسلام . كما أنه غير قادر أو قابل للنهوض بالالتزامات المترتبة على الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة . ومن الباعث على السرور ان مبادئ الميثاق تجيء في الترتيب قبل اعتبارات البلاغة والتواطؤ والمواءمة السياسية . ان الشخص الذي اغتصب حق الوجود في هذه القاعدة كممثل لنظام فاسد انتهى ، ليس له الحق في الادعاء بأية شرعية كانت . انه لا يوجد الا شعب كمبوتشي واحد ، ولا توجد سوى كمبوتشيا واحدة ، ولا توجد سوى حكومة واحدة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وهذه الحقيقة قد ظهرت بجلاء في الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٧٩ الموجهة اليكم ياسيدي والى الأمين العام للأمم المتحدة من السيد هون سين وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا

ان وفد بولندا ليأسف ويعتبر عن الأسس لحقيقة أنه في الامكان لفرد أن يسيء الى روح هذه الدورة ، وأن يعوق عن عمد التقدم على طريق استقلال ناميبيا . ومن ثم ، أن يعوق نقل السلطة الى شعب ناميبيا وبالتضامن مع جميع البلدان الافريقية ، وينبغي علينا ألا نسمح باستخدام قضية ناميبيا المقدسة كأداة لمساعدة جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي للاقليم .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف يتحدث وقدى في الوقت المناسب للتعبير عن تضامنه مع المساندة الحاسمة للكفاح العادل لشعب ناميبيا بقيادة سوابو بوصفها الممثل الشرعي الحقيقي الوحيد .

وفي هذه المرحلة ، وبالنيابة عن حكومة هنغاريا وفي ضوء اتهامات وفد جمهورية الصين الشعبية ، أود أن أذكر الممثلين أن طغمة بول بوت/ اينغ ساري قد أطاح بها شعب كمبوتشيا في ١٩٧٩ . وأن مايسس بحكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية قد أصبح لا وجود لها على أرض كمبوتشيا . وان الممثل الشرعي والقانوني الوحيد لشعب كمبوتشيا هو مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . أما أولئك الذين لم يعينهم هذا المجلس فليس من حقهم أن يعملوا أو يتحدثوا باسم كمبوتشيا هنا أمام الجمعية العامة أو في أي محفل آخر من محافل الأمم المتحدة ، أو أمام أية منظمة دولية أخرى .

السيد خارلا موف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
لا نريد أن نضيع وقت الدورة التي تناقش موضوعنا هاما مثل موضوع مصير شعب ناميبيا . وباسم وفد بلادى ، فاننا بذلنا ونبدل كل جهدنا لفضمن تحقيق الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا ، أما بيان مندوب الصين ، فدعوني أقول له الآتي : يجب ألا يشكك في الصداقة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفيت نام ، فهي صداقة متينة وصداقة وكريمة ، ولا يمكن لأحد أن يشك في اننا سنترك الشعب الفيتنامي في كربة اذا ما وجد نفسه مهددا بهجوم آخر . هذه هي النقطة الاولي .
ثانيا فيما يتعلق بصداقة الصين الشعبية وفيت نام فهذا وصف في مجلس الامن فان قادة الصين في مجلس الامن طلبوا اخضاع فيت نام بعد حصولها على الاستقلال ، ولا يمكنهم أن يمكنهم ان يفندوا هذه الحقيقة . والآن يقال لنا أن فيت نام هي التي اعتدت على الصين ، وهي التي قامت بهجمات وأحداث الحدود . هل يعتبروننا مجانين ؟ وهل يمكن لفيت نام الصغيرة التي يبلغ تعدادها خمسين مليون نسمة ان تقوم بالاعتداء على الصين التي تبلغ بليوننا ؟ هل يمكن أن نصدق هذا ؟ قامت فيت نام بحرب استمرت أكثر من ربع قرن لاعادة استقرار اقتصادها وثقافتها ولا يرفب شعبها الا في العيش كبقية الشعوب . ولكنه امتنع من عمل هذه الاشياء كما انه هوجم ولقد أعطيت مثلا واحدا لطبيعة عدوان الصين ولكن يمكنني اعطاء أمثلة أكثر لاعتداءات الصين . ولقد أرادت الصين أن يخضع الفيتناميين ولكنهم لم ينجحوا في ذلك . وسأذكر كلمات لماوتسي تونغ ، الذي قال ان أفضل الطرق نحو التوسع هو جنوب شرق آسيا وهو الذي رغب في اخضاع جنوب شرق آسيا .

أما التأكيد على ان فيت نام أرادت انشاء اتحاد فيدرالي تحت سيطرتها فهذا يعد هراة ولا يمكن أن يعاد ترديده هنا . والآن يدافع الصينيون عن بول بوت . ولا أريد أن أقول أكثر عنه ولكن سأقول لكم شيئا واحدا . يمكنهم أن يقولوا أن بول بوت من الخمير ولكن ليس هذا صحيحا . انه نصف صيني ، ان لم يكن أكثر ، مثل وزير خارجيته السابق الذي يقيم في بكين ، ويدفع له الصينيون ويذيع اذاعات في الراديو . ولسوء الحظ يقوم بتوزيع هذه الوثائق السخيفة التي تصدرها الامم المتحدة على نفقتها - لا أعرف لماذا - وهي اختراعات خالصة .
ولقد أعطت بكين تعليمات لطلبة بول بوت وكانوا تحت الادارة المباشرة لمستشارين صينيين ،

بلغ عدد هم . . . ٢٠ على الاقل في كمبوتشيا ، مانا كانوا يعطون ؟ كانوا يقومون بالاغتيالات ودفعوا أعوان بول بوت الى اغتيالات جماعية . مانا تحصل ؟ تم اغتيال حوالي ثلاثة ملايين شخص . ومانا قال بول بوت ؟ قال انه يلزم فقط مليون كمبوتشي حقيقي ؛ ولا لزوم للباقى . ولمانا حصل هذا ؟ تم هذا لتطهير اقليم الخمير ، من الكمبوتشيين ، وبذلك يعطى الصين اقليما خاويا للاقامة . هذا هو الشخص الذى تدافعون عنه هنا . هؤلاء هم الناس الذين يستعملون الجمعية العامة لتحويل انتباهنا من القضية الأساسية ، ألا وهو استقلال ناميبيا . وهذه طريقة رديئة جدا لسير العمل — أسوأ من ان نتصورها . وهي في الحقيقة سخيفة .

السيد هالنسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : لدى ملاحظتان فقط ،

الاولى قيما يتعلق بدور تشيكوسلوفاكيا في الجلسة الاخيرة لمجلس الامن ، والثانية قلق مندوب الصين على شعب بلادى . ولقد شوّه مندوب الصين دور وفد بلادى في مجلس الامن . وكما يعرف كل شخص ، فان مجلس الامن دعي الى الانعقاد في أعقاب اعتداء الصين السافر على فييت نام . وفي مجلس الامن استنكر وفد بلادى هذا العدوان الصارخ . وفي جولة بالولايات المتحدة في ليلة العدوان فان مندوب الصين ، مثل شخص آخر ينوب عن دولة في العصور الوسطى ، قال ان شعبا معنيا يلزمه ان يلقنه درسا . وقد عارض مندوب تشيكوسلوفاكيا هذه المحاولات ، ضد عدوان الصين تجاه بلد صديق ، أى ، فييت نام . وان الهجوم الصيني على هذا البلد لهو عار على الصينيين ، وليس عارا علينا . واننا نفتخر بالدور الذى لعبناه في مجلس الامن .

وبالنسبة الى قلق مندوب الصين على شعب بلادى فيمكنني ان أقول له شيئا واحدا : اننا نعرف أصدقاؤنا الحقيقيين . وهو يعرف أكثر من غيره أن محاولاته لاثارة الخلافات بين شعب بلادى وحلفائهم لهي محاولات فاشلة .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد بلادى

لم يكن يعترض ان يتحدث اليوم في نهاية هذه الجلسة ، ولكن الهجوم غير المهذب الذى وجهه مندوب الصين ضد المندوب الدائم لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، الذى كان يتكلم اليوم بالنيابة عن جمهورية المانيا الديمقراطية يجبرني على الرد .

ان كلمة مندوب الصين كانت دليلا واضحا على سياسة الهيمنة للقوة الكبيرة . ولحسن الحظ فان شعب كمبوتشيا رفض نير بكين ، التي اقرت جرائم كثيرة ضده . ولقد اقامت جمهورية المانيا الديمقراطية علاقات دبلوماسية مع شعب كمبوتشيا ولها سفارة الآن في عاصمة البلاد . ونعرف من هو الذى يمثل شعب كمبوتشيا في واقع الامر .

واننا واثقون بأنه بالرغم من مجهودات الصين وسياستها العدوانية ، فان أعضاء هذه المنظمة سوف يستمعون الى كلمات المندوبين الحقيقيين لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الديمقراطية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : حيث أن الوقت متأخر وهناك عدد كبير من الوفود قد مارس حقه في الرد . وبعض الوفود ، في ممارستها لهذا الحق ، تردد ما قالته من قبل ، ونحن الآن في وضع مضاعفة الحقوق في الرد . وانا استمر الأمر على هذا الموال فريما نمارس الحق الثالث في الرد . ونظرا الى التأخر في الوقت ، فاني أوجه ندا الى الأعضاء ان يسمحوا لي بأن أرفع الجلسة . وبالطبع فان الامر يرجع الى الجمعية العامة ولكن أرجو الاعضاء التعاون في تقييم استعملهم لحق الرد وفي حق الرد الثاني .

المتحدث التالي هو مندوب كمبوتشيا الديمقراطية ، وألح عليه ألا يجعل من كلمته سبباً
لحق ثالث في الرد .

السيد يوران شان (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أقول
ان وفد بلادى يلاحظ ان مندوب الاتحاد السوفياتي لم يتحدث عن مشاركته في الحرب العدوانية
ضد جمهورية كمبوتشيا وانني أتحداه وانذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ببياناته المتعلقة بزعماء كمبوتشيا
الديمقراطية الذين على حد قوله قد ذبحوا شعبنا بينما الحقيقة هي على العكس من ذلك . ان ما
قاله هو تلفيق تام من وحي خياله .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٥